مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية

اسم المقال: محددات التوافق بين مخرجات مؤسسات التعليم العالي، ومتطلبات سوق العمل الحكومي في مجال الاتصال (دراسة حالة على كلية الاتصال بجامعة الشارقة وعدد من المؤسسات الحكومية)
اسم الكاتب: شريفه رحمة الله المرزوقي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/9094
تاريخ الاسترداد: 2026/05/13 00:19 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

جامعة الشارقة
UNIVERSITY OF SHARJAH

مجلة جامعة الشارقة

مجلة علمية محكمة

للعلوم الإنسانية والاجتماعية

عدد B

المجلد 17، العدد 2
ربيع الثاني 1442 هـ / ديسمبر 2020م

الترقيم الدولي المعياري للدوريات 1996-2339

مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية المجلد 17 العدد 2 (B) ديسمبر 2020م
https//:doi.org/10.36394/jhss/17/2B/14

محددات التوافق بين مخرجات مؤسسات التعليم العالي، ومتطلبات سوق العمل الحكومي في مجال الاتصال: دراسة حالة على كلية الاتصال بجامعة الشارقة وعدد من المؤسسات الحكومية

شريفه رحمة الله المرزوقي[1]

تاريخ الاستلام: 08-01-2019 تاريخ القبول: 28-11-2019

ملخص البحث:

تعتبر الجامعات ومؤسسات التعليم العالي مقياس تقدم أي مجتمع من المجتمعات، باعتبارها مراكز أكاديمية منتجة ومجددة للمعرفة، وتستثمر إمكانياتها في خدمة المجتمع، الأمر الذي جعل مؤسسات التعليم العالي تعمل على تطوير مناهجها ومخرجاتها بما يتوافق مع حاجة المجتمع، وذلك وفقاً لمنظومة تعليمية متبادلة بين المؤسسة التعليمية وسوق العمل المتمثل في القطاع الحكومي والقطاع الخاص. من هنا، يتناول هذا البحث موضوع ضرورة اهتمام الجامعات بجودة مخرجاتها، لما يساعد على الاستفادة من مورد مهم في المجتمع وهو رأس المال البشري، الأمر الذي يستدعي الإسراع في الطرائق التي تحقق الموائمة بين مخرجات المؤسسات الجامعية ومتطلبات سوق العمل. من جهة أخرى، لا بد من تحقيق التوافق بين التخصصات التي تتضمنها كليات الاتصال في مؤسسات التعليم العالي والمخرجات التي تحققها المناهج الدراسية، وبين احتياجات إدارة الاتصال المؤسسي في القطاع الحكومي من حيث نوعية التخصصات المطلوب تعيينها في قطاع العمل.

من هذا المنطلق، يركز هذا البحث على رصد وتحليل مستوى التوافق بين مخرجات تخصصات كليات الاتصال في مؤسسات التعليم العالي بدولة الإمارات العربية المتحدة مع احتياجات إدارات الاتصال المؤسسي في المنظمات الحكومية، بالتطبيق على كلية الاتصال في جامعة الشارقة وعدد من المؤسسات الحكومية في إمارة الشارقة، من خلال منهج دراسة حاله، حيث قامت الباحثة على تحليل مضمون مجتمع الدراسة كيفياً، لقياس مستوى هذا التوافق باستخدام مؤشرات محددة.

الكلمات الدالة: الاتصال المؤسسي، محددات التوافق، مواءمة التعليم العالي، مخرجات التعلم، القطاع الحكومي.

(1) كلية الاتصال - جامعة الشارقة (الشارقة - الإمارات العربية المتحدة)
salmarzooqi@sharjah.ac.ae

المقدمة:

تعتبر الجامعات ومؤسسات التعليم العالي مقياس تقدم أي مجتمع من المجتمعات، باعتبارها مراكز أكاديمية منتجة ومجددة للمعرفة، وتستثمر إمكانياتها في خدمة المجتمع. الأمر الذي جعل مؤسسات التعليم العالي تركز بتجاه تطوير مناهجها ومخرجاتها بما يتوافق مع حاجة المجتمع، وذلك وفقاً لمنظمة تعليمية متبادلة بين المؤسسة التعليمية وسوق العمل المتمثل في القطاع الحكومي والقطاع الخاص، وذلك بهدف تنمية الموارد البشرية بما يتلاءم مع حاجة المجتمع وتطوره في مختلف نواحي الحياة.

حيث نجد أن سبب انتشار البطالة في بعض المجتمعات تكون نتيجة الفجوة بين متطلبات تطوير المجتمع، ونوعية التخصصات التي لا تلبي حاجة سوق العمل للمجتمعات التي تتجه نحو التنمية والتغيير بما يتلاءم مع احتياجات أفراد المجتمع. لذا، يتناول هذا البحث موضوع ضرورة اهتمام الجامعات بجودة مخرجاتها، لما لها من دور كبير في التقليل من مشكلة البطالة، كما يساعد ذلك على تعظيم الاستفادة من مورد هام في المجتمع وهو رأس المال البشري، ونظرا لأن مخرجات الجامعة تتعدد فمنها البحوث والابتكارات والاكتشافات، الأمر الذي يستدعي الإسراع في إبكار سبل وطرائق للموائمة بين مخرجات المؤسسات الجامعية ومتطلبات سوق العمل،

من جهة أخرى، تحمل التغيرات التكنولوجية المتسارعة تطورات كبيرة وقفزات نوعية في القطاعات الحيوية، ونال قطاع التعليم نصيباً كبيراً من هذا التطور، إذ بدأت التكنولوجيا المتقدمة تدخل في العديد من جوانبه. وفي هذا الإطار نجد أن الثورة التكنولوجية ينبغي أن تقابلها ثورة شاملة في التعليم، من أجل تخريج أجيال تواكب احتياجات سوق العمل المستقبلي، والذي رسمت ملامحه تلك القفزات التكنولوجية. من هنا لا بد أن تكون مؤسسات التعليم العالي على علم بأهمية استحداث برامج ومناهج تستهدف صناعة أجيال الغد من خريجي الجامعات.

ومع تطور تكنولوجيا الاتصال، أصبح معيار التميز بين مؤسسة حكومية وأخرى قائم على آلية ترجمة تلك الأهداف لوظائف إدارية تقدم بشكل تقني وتكنولوجي. لذا، أصبح متطلبات إدارة الاتصال المؤسسي من حيث المهام والوظائف إلى جانب مسميات الأقسام التي تتفرع منها تلك الإدارة تأخذ منحى آخر. وهو ما يتطلب تحقيق التوافق بين التخصصات التي تتضمنها كليات الإعلام في مؤسسات التعليم العالي والمخرجات التي تحققها المناهج الدراسية، وبين احتياجات إدارة الاتصال المؤسسي في القطاع الحكومي من حيث نوعية التخصصات المطلوب تعيينها في قطاع العمل، والمهارات التي يتطلب أن يكون الخريج قد أسس عليه طوال سنوات دراسته الأكاديمية تعليمياً ومعرفياً ومهنياً، وهو ما يطلق عليه مفهوم «التعلم بالممارسة»

الإطار النظري:

يعتبر التعليم ركيزة التنمية الرئيسة في عصر العولمة فهو الذي يحدد القدرة التنافسية للاقتصاد نظراً لأن عامل المعرفة أصبح أحد العناصر الأساسية للإنتاج ومحدداً أساسياً للإنتاجية، كما يقوم التعليم بدور رئيس في المحافظة على الهوية الثقافية والحضارية. ولتحسين كفاءة مخرجات التعليم العالي والوفاء بمتطلبات التنمية لا بد من تطوير برامج مؤسسات التعليم، واستمرارية المتابعة التقويمية للخريجين وفق معايير مخرجات المواد الدراسية، وحصر الاحتياجات المجتمعية تمهيداً لتلبيتها، وتكامل الموارد والخبرات، ومشاركة جميع أطراف العملية التعليمية في وضع السياسة والقرارات التعليمية، وارتياد التعليم العالي آفاق جديدة في ضوء حاجات المجتمع. لذا، فلا بد أن تكون المؤسسات التي تتبع التعليم العالي سواء الخاص منها أو الحكومي توفر خريجين مزودين بقدر كافي من المهارات التقنية والمعرفية والمعلوماتية الضرورية للمساهمة في تنمية مجتمعاتهم في مختلف المجالات.[1]

من جهة أخرى، يتوقف النجاح الحقيقي لمؤسسات التعليم العالي على قدرة الجامعات في إيجاد أعمال لخريجيها بما يتناسب مع طموحاتهم العملية وقدرتهم على النجاح والمنافسة المستمرة، فالجامعات والمعاهد التعليمية تقوم بعملية تقييم المخرجات وإيجاد مدى التوافق بينها وبين متطلبات سوق العمل على أرض الواقع، وهناك جهات كثيرة تستطيع المساهمة مع الجامعات في دفع عملية التعليم للأمام وإثراء المخرجات التعليمية بما يحقق مواكبتها لمتغيرات سوق العمل، ومن بين هذه الجهات وزارات العمل، والتخطيط، والتنمية الاقتصادية، إضافة إلى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، كذلك فإن المؤسسات المختلفة بمختلف قطاعاتها الخدمية بشقيها العام والخاص، يمكن أن يقوموا بدور مهم لدعم أهداف الجامعة ودفع العملية التعليمة لخدمة متطلبات سوق العمل .[2]

وتجد الباحثة أن ما تم توضيحه يحتاج إلى عملية تقييمية مستمرة وبشكل دوري للتعرف على احتياجات السوق التي تُعد متغيرة دائماً، وعادة تلجأ المؤسسات المعنية بذلك إلى شركات خاصة لإجراء مسح عام على متطلبات السوق سواء في القطاع الحكومي أو الخاص.

ومن جهة أخرى، تعتبر استعانة الجامعات بشركات حلول التعليم لتطوير مهارات الطلبة بشكل عام، يؤدي في كثير من الأحيان إلى رفع من مهاراتهم العملية، لأن تلك الشركات تقدم برامج تعليمية تكنولوجية محفزة تنعكس إيجاباً على استيعابهم للمادة العلمية أو المهارات المكتسبة، وهناك ثمانية مرتكزات ترسم مستقبل التعليم في أي دولة، ولابد من اهتمام واضعي

(1) ناصر، نوال(2011)، ص 25

(2) http//:www.alkhaleej.ae/alkhaleej/page/f287ae3e1-c26-4d79-ab09-06470c8c7

السياسات التعليمية بوضعها ضمن أجندتهم وخططتهم المستقبلية، وتتضمن تلك المرتكزات: الذكاء الاصطناعي، والصف المقلوب، والتعلم عن بعد، والتعلم الذكي، وتطوير المُعلم لمواكبة المستجدات التكنولوجية، والتعلم القائم على المشاريع، وتغيير منظومة الاختبارات لتكون مبنية على مهارات الطلبة والتأكد من حصول كل طالب على مستوى الدعم والرعاية التي تلائم احتياجاته الفردية، مع أهمية تطويع التشريعات والقوانين، لتوفير أشكال متعددة من الخدمات التعليمية التي تساهم في تحقيق هذا التفرد[1].

أهمية جودة مخرجات المواد الدراسية في مؤسسات التعليم العالي:

حتى تحقق الجامعات طموحات سوق العمل، وتكون مخرجاتها متوافقة مع احتياجات سوق العمل، لا بد من إعادة النظر في برامجها الأكاديمية؛ ويتطلب ذلك منها وضع مناهج تعليمية تولي أهمية للمهارات العملية المطلوبة في سوق العمل، وتتيح فرصًا أفضل للتعليم القائم على الممارسة والتطبيق العملي، وهو ما يتطلب منها أيضا تحديد تصورات مختلفة للمهارات التي يجب أن يتميز بها الطالب. فمن حيث المهارات، يرى المختصون أن الطالب الجامعي بحاجة إلى صنفين أساسيين من المهارات، وهما: المهارات الجوهرية التي يحتاجها كل الطلبة الجامعيين، ومهارات التخصص وهي ذات الصلة بالتخصص الأكاديمي، وتختلف من تخصص إلى آخر.[2] فالتعلم القائم على المخرجات يركز على تعلم الطالب من خلال استخدام عبارات نواتج التعلم التي تصف ما هو متوقع من المتعلم معرفته، وفهمه، والقدرة على أدائه بعد الانتهاء من موقف تعليمي معين يتعرض له، وتقديم أنشطة التعلم التي تساعد الطالب على اكتساب تلك النواتج، وأخيراً تقويم مدى اكتساب الطالب لتلك النواتج من خلال استخدام محكات تقويم محدودة. وهذا كله ينصب في أن تكون مخرجات تعليم المساق الدراسي متوائمة مع رسالة البرنامج وأهدافه ومخرجاته، إلى جانب التعرف على دور المساق الدراسي في تحقيق مخرجات البرنامج، فضلاً عن تحديد مخرجات تعليم المساقات الدراسية الأخرى التي تساهم في تحقيق نفس مخرجات تعليم البرنامج، وذلك كله بهدف التعرف على خيارات العمل المستقبلي للطالب، بما يساعد في تحديد الأغراض التي يخدمها كل مخرج على حده. [3]

من هذا المنطلق، قبل الشروع في كتابة مخرجات تعليم المساق ينبغي مراعاة الآتي:

- أن تكون مخرجات تعليم المساق الدراسي متوائمة مع رسالة البرنامج وأهدافه.

(1) https://www.albayan.ae/across-the-uae/education/2019-03-04-1.3503119

(2) الحسيني، سليمان، (2015)، ص 45

(3) علي، كرم (2014) ص ص 4، 5

- تعليم المساقات الدراسية الأخرى التي تساهم في تحقيق نفس مخرجات تعليم البرنامج.
- التعرف على خيارات العمل المستقبلي للطالب، بما يساعد في تحديد الأغراض التي يخدمها كل مخرج على حده.
- الأخذ بعين الاعتبار المعارف السابقة للطلبة، والوقت المتاح للدراسة، وفرص التعلم المتاحة.

أشكال العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل:

يرى الخبراء العاملون في أسواق العمل ذات القدرة التنافسية العالية أن أي استثمار في التعلم يمكن تحويله إلى نتائج مثمرة، ويتم ذلك من خلال شراكة مع المؤسسات التعليمية لأنه يسمح للمتعلمين إلى الاندماج بمحتوى الدراسة ضمن البيئة الاجتماعية والثقافية والفنية في مكان العمل. ومع ذلك، فإن تطوير المناهج التعليمية المتكاملة تعتمد على شراكات حقيقية بين الجامعات والمؤسسات وهذه الأنواع من الشراكات تتطلب عمليات طويلة من التفاوض على المناهج التربوية لدعم التعلم القائم في مكان العمل [1].

مع تزايد تطور المجتمعات والتنافس في سوق العمل، تزايدت الأهمية المهنية لمؤسسات التعليم العالي، وأصبح يُنظر إلى تلك المؤسسات الأكاديمية بشكل متزايد على أنها العامل الأساسي في توظيف الخريجين ومجالات توظيفهم، من هنا يتطلب من مؤسسات التعليم العالي التركيز على المسؤولية الإدارية لها، والمتعلقة بتطوير كفاءات الخريجين ومهنهم المبكرة، كما لا بد أن تلحق ببرامج التعليم العالي تحسينات في التعلم العملي، والحد من التعلم الكلاسيكي النظري، وقد صاحب عمليات «التحسين» هذه إجراءات سياسية وأدوات وصفت بأنها ضمان الجودة ونتائج التعلم وأطر التأهيل. لذا، يمكننا القول إن هناك جانبين رئيسين لعدم تطابق التعليم في كثير من الأحيان مع حاجة سوق العمل في بعض المجتمعات، الجانب الأول يتعلق بدور مؤسسات التعليم العالي في دعم الخريجين في انتقالهم إلى سوق العمل، بما في ذلك مسألة التعاقدات مع قطاع العمل من خلال مذكرات التفاهم، أما الجانب الثاني فهو متعلق بأصحاب العمل ووضع العمالة بشكل عام، وطلب الجهات على نوع معين من الخريجين(.[2]

وخلال السنوات الماضية، زاد من أهمية تعزيز وتفعيل هذه العلاقة التي يمكن أن تقوم به منظمات القطاع الخاص على وجه التحديد في تحقيق التقدم والنهوض بالمجتمع في إطار مسؤولياتها الاجتماعية, وتزايد أعداد هذه المنظمات وتنوعها، وما تواجهها من تحديات نتيجة

(1) Sarojni,choy,(2011)P157

(2) Pavlin, Just (2014), P22

العديد من التغيرات والتطورات في البيئة الاقتصادية والتكنولوجية والتنافسية المحلية والعالمية وزيادة حاجة هذه المنظمات إلى أساليب وطرق عمل حديثة ومبتكرة وكوادر بشرية مؤهلة تمتلك مهارات ومعارف وقدرات متنوعة تمكنها من تحقيق أهدافها وتعزيز مركزها التنافسي في السوق، وهو ما دفع العديد من منظمات الأعمال إلى الدخول والاستثمار في قطاع التعليم العالي أو فتح مراكز ومعاهد خاصة تابعة لها للتأهيل والتدريب والحصول على ما يلائم احتياجاتها ومتطلباتها من الكوادر البشرية المتخصصة بعد أن وجدت هذه المؤسسات أن مخرجات العديد من مؤسسات التعليم العالي لا ترقى إلى مستوى تطلعاتها ومتطلباتها الحالية والمستقبلية من البحوث والاستشارات والكوادر البشرية [1].

من جانب آخر، تبرز أهمية هذه العلاقة بين الطرفين، من كون الجامعات في العصر الحديث أصبحت أكثر احتياجاً لتنمية مواردها وزيادة التمويل لمشاريعها وأبحاثها في ظل تراجع أو عدم كفاية التمويل الحكومي لهذه الجامعات في العصر الحديث نتيجة حركة التوسع الكبير في التعليم العالي وحدوث بعض الأزمات الاقتصادية وتغير الأولويات الاجتماعية بين قطاعات المجتمع وداخل قطاع التعليم ذاته في العديد من الدول [2].

الركائز الأساسية لمحددات التوافق بين قطاع التعليم العالي وقطاع سوق العمل:

تتعد الطرق والوسائل لربط التعليم العالي باحتياجات سوق العمل، ومن أهم تلك الوسائل التدريب وتطوير البرامج الأكاديمية، والارتقاء من نوعية التعليم، وتوجيه المؤسسات التعليمية لتحسين مخرجاتها، وسد النقص الحاصل في المختصين والمؤهلين، والتمويل المشترك بين سوق العامل(العام-والخاص) لبرامج التطوير في مجال التعليم والتدريب. وحتى يتم تنمية المجتمع وفقاً لتطلعات واحتياجات أفراده، لابد أن تكون مخرجات التعليم متوافقة مع احتياجات سوق العمل ومواكبة له، والمسؤولية في الأساس تقع على عاتق مؤسسات التعليم العالي، وقدرتها على وضع خطط استراتيجية، ومتابعة المتغيرات في سوق العمل، ثم وضع برامج تضمن تأهيل الطلبة لفرص العمل المختلفة في المجتمع؛ لذا، لا بد على مؤسسات التعليم العالي العمل على إعداد قائمة بالمخرجات للمواد الدراسية التي يتأهل من خلالها الطالب لسوق العمل بحيث تكون المخرجات متضمنة الجوانب الآتية: المهارات التحليلية، الجوانب المعرفية، الخصائص التكنولوجية، وذلك بهدف تحقيق التكامل بين قطاع التعليم وقطاع العمل، وذلك على النحو التالي: [3]

(1) الحريري، خالد (2010)، ص 15

(2) المرجع السابق، ص 16

(3) محمد، كوثر (2017)، ص ص 15، 16

- إعـادة النظـر فـي المناهج الدراسـية وتطويـر البرامج الدراسـية بما يتوافق مـع التطورات العلميـة والتقنيـة، وتجـاوز ضـخ المعارف القديمـة، وتزويد الطلبة بمهـارات لا تتوافق مع المتطلبـات التكنولوجية ومتطلبـات الانتاج الحديث.

- تحديـد المناهـج والبرامـج التدريسـية اللازمـة، والتي فـي ضوئها تؤدي الـى تزويد الطلبة بشـكل عـام فـي الجامعـة، وأثنـاء مرحلـة التخصـص بالمهـارات ذات العلاقـة لمواصفات المهـن والوظائـف المسـتقبلية، وذلـك لتمكيـن الخريجيـن من ممارسـة مسـؤولياتهم بكفاءة وتأديـة أعمالهـم بشـكل صحيح.

- إعـداد دليـل تصنيفـي للمهـن كمـا هـو معمول في الـدول المتقدمـة يحتوي علـى مواصفات المهنـة وواجباتهـا وفـرص التقـدم بهـا وتفصيـلات مهنيـة أخـرى، حتـى تكـون الجامعـات والكليـات علـى علـم بالمهـارات التحليليـة والمعرفيـة والتكنولوجيـة التـي يحتاجهـا سـوق العمـل مـن هـؤلاء الطلبة.

- وضـع هيـكل تركيبـي للعمـل متضمنـاً الوظائـف والمهـن الداخلـة فـي هيكليـة، وبيـان مواصفـات ومسـتويات المعرفـة أو المهـارة التـي تتطلبهـا تلـك المهنـة بغيـة اعتمادهـا في توفيـر التخصصـات مـن مؤسسـات التعليم العالـي.

- ربـط خطـة القبـول فـي التعليم العالـي بخطـة القـوى العاملـة واحتياجـات الوطـن الحاليـة والمسـتقبلية لسـوق العمـل فـي المجتمـع.

ولتحقيـق ذلـك، لابـد مـن تحقيـق الشـراكة بين الطرفيـن (قطـاع التعليـم العالي، وسـوق العمل) مـن خـلال وضـع خطـة طويلة المـدى قائمة علـى الجوانـب التالية:-[1]

- قـدرة المخرجـات العامـة للبرامـج الأكاديميـة فـي قطـاع التعليـم العالـي على إنتـاج خريج قـادر علـى تحمـل المسـؤولية فـي الحياة العامـة بصرف النظـر عن نـوع التخصص الذي ينهجـه الطالب فـي دراسـته الجامعية.

- التزويـد بمخرجـات تطبيقيـة تبنـي قـدرات الطالـب العلميـة والعمليـة، وتؤهلـه للنجـاح والتفـوق فـي مجـالات العمـل التخصصي، وهـذا الجانب يتطلـب مواكبة مسـتمرة من قبل

(1) رجعت الباحثة في هذه الجزئية إلى المراجع التالية:
http//:www.alkhaleej.ae/alkhaleej/page/f287ae3e1-c26-4d79-ab09-06470c8c7c7a
استطلاع رأي مع عدد من الجامعات الحكومية والخاصة في دولة الإمارات العربية المتحدة.
https//:www.addustour.com/articles/944141- التعليم وسوق العمل، عبيدات، محمد الثقفي، زايد،(1435)، ص 18

الجامعة لسوق العمل، وتطوير البرامج الدراسية بصفة مستمرة لتتماشى مع سوق العمل.

- المقياس الحقيقي لنجاح محددات التوافق يتوقف على قدرة الجامعات على إيجاد أعمال لخريجيها تتناسب مع طموحاتهم العملية وقدرتهم على النجاح والمنافسة المستمرة.
- القيام بدراسات مستمرة لسوق العمل من خلال البيانات المتوافرة سواء كانت حكومية أو غير حكومية، وذلك لفهم المتغيرات في السوق المحلي والإقليمي والعالمي، وإشراك الشركات والمؤسسات المختلفة في مجالس استشارية على مستوى الكليات المختلفة للاستفادة من آرائهم في وضع برامج تتناسب ومتطلبات السوق، وإثرائها بما هو جديد في المجال العملي.
- المشاركة المستمرة في المؤتمرات المحلية والعالمية للاستدلال على آخر التطورات ومؤشرات أسواق العمل المحلية والعالمية، والاستفادة منها في خطة الجامعة لطرح برامج جديدة أو تطوير البرامج الحالية.
- تكوين قاعدة بيانات تكون نتاج استبيانات موجهة لأصحاب الأعمال أو الآباء أو المتعلمين أنفسهم، وكذلك من خلال أخذ آراء المختصين ذوي الاطلاع على آخر المستجدات في معايير المنظمات المهنية العالمية على مستوى التخطيط والتصميم البرامج الأكاديمية.
- تحديث الهياكل التنظيمية في المؤسسات الحكومية والخاصة وفقاً لمخرجات قطاع التعليم العالي، بهدف تحقيق التوافق بين التخصص العلمي، والوظيفة التي سيشغلها الخريج، وهذا يتطلب العمل على تحسين وتطوير طرق وأساليب العمل؛ لذا يجب على الطلبة أن يكونوا مزودين بالمعارف والمهارات والكفايات التي تساعدهم على الاندماج بفاعلية في سوق العمل وتحقيق الذات، وأن يكونوا قادرين على التكيف مع ما يستجد من أحداث وتغيرات تحدث ف بيئة العمل.
- أهمية التركيز على تحقيق الدمج بين النظري والعملي في التخصصات الجامعية كافة، فهما مرتبطان ارتباطاً وثيقاً، ودور الطالب أن ينمي قدراته ويكيف نفسه ويحاول الجمع والتوفيق بين ما يدرسه نظرياً وما يطبقه عملياً.

جهود دولة الإمارات العربية المتحدة في تحقيق التوافق بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل:

حرصت دولة الإمارات العربية المتحدة على توفير أفضل مستوى للتعليم للأجيال المستقبلية، وضمن استراتيجية وزارة التربية والتعليم 2010 - 2020، والتي أتت بعد دراسات ومقارنات مع أفضل الممارسات العالمية، وورش عمل متعددة، كان الطالب هو المحور الرئيسي للاستراتيجية، والتي تضم خمسين مبادرة يتم تنفيذها من خلال خطة طويلة المدى تستغرق 10 سنوات، وتهدف إلى الوصول لنظام تعليمي من الدرجة الأولى، بعد انجاز تغيير كامل وشامل لأساليب التدريس ونظم التعليم الحالية [1].

بناءً عليه، قامت الدولة بإنشاء الهيئة الوطنية للمؤهلات[2] تم إنشاء الهيئة الوطنية للمؤهلات وهي مبادرة إماراتية هامة للتعامل مع التغيرات الهائلة التي تشهدها دولة الإمارات العربية المتحدة على جميع المستويات، بما في ذلك التغيرات في القطاعات الاقتصادية والتعليمية والتدريبية. وقد وضعت الدولة استراتيجيات مناسبة تُمكنها من تحقيق رؤيتها المتمثلة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية تزامنًا مع الاحتياجات المستجدة للاقتصاد القائم على التقنيات الحديثة، ومن أجل مواكبة التحرك نحو الاقتصاد القائم على المعرفة، إلى جانب ضرورة إعادة معالجة الأدوار التي تقوم بها هيئات التعليم، والتدريب، وتحفيز وتنمية مهارات رأس المال البشري. وكجزء من الإطار الاقتصادي العالمي، فإن اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة، وازدهارها، ومواجهتها للتحديات المختلفة التي تفرضها بيئة العمل المتغيرة باستمرار، والاحتياج المستمر لقوة عاملة عالية المهارة والمؤهلات. وتتلخص هذه التحديات في التالي :

- ازدياد عولمة الاقتصاد والتقنيات.
- التقدم التقني السريع.
- التغير السكاني الديموجرافي، وتعزيز إنتاجية القوى العاملة، واستقطاب القوى العاملة عالية الكفاءة والمهارة لبعض القطاعات الصناعية.
- ازدياد إنتاجية دولة الإمارات العربية المتحدة نتيجة للسياسة متعددة الإيرادات التي تنتهجها الدولة.
- ضرورة تأسيس كيان مسؤول عن التنسيق بين مزودي خدمات التعليم والتدريب وبين سوق العمل، من أجل سد الفجوة بين مخرجات التعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل، تنفيذاً لخطط التوطين.

(1) الإطار العام لسياسات التعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة ،(2018)، ص 7

(2) https//:www.nqa.gov.ae/AR/pages/home.aspx

- ضرورة وضع استراتيجية وطنية مسؤولة عن تأهيل القوى العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة تكون قادرة على تلبية احتياجات قطاعات الصناعة المختلفة.
- ضرورة وضع نظام صارم لضمان جودة التراخيص ولاعتماد مزودي خدمات التعليم والتدريب.
- ضرورة التحول من السوق الحالي القائم على العرض إلى سوق يحركه الطلب.
- ضرورة إنشاء قاعدة البيانات الوطنية للمؤهلات التي يُمكن أن تساعد صناع القرار في تبني السياسات والاستراتيجيات ذات الصلة بالاتجاهات المستقبلية لسوق العمل في دولة الإمارات العربية المتحدة.
- ضرورة إنشاء هيئة وطنية مسؤولة عن وضع معايير المهارات المهنية الوطنية، وقاعدة لتطوير مؤهلات التعليم والتدريب المهني.

وعملت الهيئة في عام 2018م عبر موقعها الإلكتروني على استطلاع رأي الجمهور من المواطنين العاملين في القطاع الحكومي والخاص لقياس رأيهم بشأن مدى ملائمة وظيفتهم التي يشغلونها مع مؤهلاتهم العلمية، وكانت النتيجة كالتالي:

رد فعل	إجابة
498	نعم 46.63%
444	لا 41.57%
126	غير متأكد 11.80%

الإطار المنهجي:

إن اهتمام المؤسسات التعليم العالي بجودة مخرجاتها لها دور كبير في التقليل من مشاكل البطالة التي تعاني منها بعض المجتمعات في العالم العربي، كما يساعد ذلك على تعظيم الاستفادة من مورد مهم في المجتمع وهو العقول البشرية، ونظرا لأن مخرجات الجامعات تتمثل في البحوث والابتكارات والتحصيل الدراسي، وتطلب ذلك الإسراع في وضع خطة

متكاملة لتحقيق الموائمة بين مخرجات المؤسسات الجامعية ومتطلبات سوق العمل. لذا، يمكن تحديد القضية البحثية على النحو التالي: رصد وتحليل مستوى التوافق بين مخرجات تخصصات كليات الاتصال في مؤسسات التعليم العالي بدولة الإمارات العربية المتحدة مع احتياجات إدارات الاتصال المؤسسي في المنظمات الحكومية، بالتطبيق على كلية الاتصال في جامعة الشارقة وعدد من المؤسسات الحكومية في إمارة الشارقة.

منهج الدراسة:

تعتبر هذه الدراسة من دراسات الحالة، والتي تهتم بدراسة وحدة معينة، دراسة تفصيلية عميقة، بغرض استيفاء جميع جوانبها والخروج بتعميمات تنطبق على الحالات المماثلة لها، وأيضاً تهدف إلى الاهتمام بالموقف الكلي للحالة بما فيه من جزيئات. واستخدمت الباحثة منهج تحليل المضمون بالأسلوب الكيفي للوقوف على مؤشرات ودلالات تعطي نتائج للقضية البحثية المتعلقة بمستوى الملائمة بين مخرجات المواد الدراسية لكلية الاتصال في جامعة الشارقة، ومع متطلبات إدارات الاتصال في المؤسسات الحكومية بإمارة الشارقة، والتي توضح من خلال الوصف الوظيفي التي تعطى للموظف عند مباشرة عمله في المؤسسة.

أهمية الدراسة:

- يستمد البحث أهميته كونه يبحث في مجالين مهمين لتحقيق التنمية المتكاملة لأي مجتمع، وهما قطاع التعليم، وقطاع سوق العمل.
- يحاول البحث قياس جودة مخرجات التعليم العالي في كلية الاتصال بجامعة الشارقة من خلال تحديد مستوى توافق مخرجات تلك الكلية مع المهارات المطلوبة أن يتحلى بها الخريج قبل عمله في مجال الاتصال الحكومي.

أهداف الدراسة:

1. تحديد أهمية ميثاق الاتصال المؤسسي في المنظمات الحكومية بدولة الإمارات العربية المتحدة في وضع تصور لمتطلبات المهام الوظيفية المتعلقة بإدارة الاتصال المؤسسي.
2. رصد الأقسام التي تتضمنها إدارة الاتصال المؤسسي في بعض المؤسسات الحكومية في إمارة الشارقة (عينة الدراسة) وتحليل المهام الوظيفية التي تستخدم تكنولوجيا الاتصال في تقديمها للجمهور الداخلي والخارجي.
3. رصد التخصصات التي تتضمنها كلية الاتصال بجامعة الشارقة في دولة الإمارات

العربيـة المتحـدة، مـع تحليـل مجموعة من المواد الدراسـية في المسـتوى الثالـث والرابع، لتحديد:

- تحديـد مخرجـات تلـك المـواد الدراسـية، والتـي يتوقـع أن يكـون الطالب ملمـاً بها بعد انتهائـه من دراسـة تلـك المواد.
- تحديـد مدى اسـتخدام أسـاليب التدريس المتطورة باسـتخدام تكنولوجيـا الاتصـال أثناء تدريـس الطلبة تلك المواد الدراسـية.
- تحديـد مـدى التوافـق بيـن محتـوى المـادة مـن الناحيـة المنهجيـة والتطبيقيـة، وطريقة تقديمـه، مـع متطلبـات العمـل فـي إدارة الاتصـال الحكومي.

تساؤلات الدراسة:

بنـاءً علـى موضـوع الدراسـة وأهدافهـا، ووفقـاً للمنهـج المسـتخدم فـي الدراسـة، قامـت الباحثة بوضـع مجموعـة مـن التسـاؤلات والتـي تمثلـت فـي تحديـد الآتي:

1. تحديـد أبـرز الدوائـر الحكوميـة في إمارة الشـارقة التـي تتضمن إدارة مختصـة بالاتصال الحكومـي وتتفـرع منهـا أقسـام تـلاءم فـي مسـماها مـع الأقسـام العلميـة لكليـة الاتصـال بجامعة الشـارقة.
2. تحديـد المـواد العمليـة التخصصيـة التـي يدرسـها الطالـب ضمن مراحل دراسـته في قسم العلاقـات العامـة بكليـة الاتصـال في جامعة الشـارقة.
3. تحديـد مسـتوى التوافـق بيـن مخرجـات المـواد التخصصيـة العمليـة فـي قسـم العلاقـات العامـة، والوصـف الوظيفـي لأقسـام إدارات الاتصـال فـي الدوائـر الحكوميـة مجتمـع الدراسـة.

مجتمع الدراسة:

تمثـل مجتمـع الدراسـة فـي إطـار إمـارة الشـارقة، ففـي الجانـب المتعلـق بمؤسسـات التعليـم العالـي، يتمثـل مجتمـع الدراسـة فـي كليـة الاتصـال بجامعـة الشـارقة، أمـا الجانـب المتعلـق بسـوق العمـل الحكومـي فقـد قامـت الباحثـة باختيـار عـدد مـن المؤسسـات الحكوميـة فـي إمـارة الشـارقة وهـي: هيئـة كهربـاء ومياه الشـارقة، بلديـة مدينـة الشـارقة، القيـادة العامـة لشـرطة الشـارقة. وقـد تـم اختيـار تلـك المؤسسـات الحكوميـة للأسـباب التاليـة:

- تعتبـر تلـك المؤسسـات الحكوميـة واسـعة النشـاط علـى مسـتوى إمـارة الشـارقة مـن

حيث تنوع الخدمات التي تقدم لمختلف فئات المجتمع.

- تنوع الأقسام التي تتفرع من إدارات الاتصال، واختلاف بعضها عن بعض، وهو ما يتيح المجال لفرص عمل متنوعة أمام الخريج الإعلامي.
- وضوح الوصف الوظيفي للهيكل التنظيمي لإدارات الاتصال الحكومي في تلك المؤسسات.

مفاهيم الدراسة:

- التوافق: يستخدم علماء علم الاجتماع مفهوم التوافق في مجال التكيف الاجتماعي، وهو ما يحدث في مجال الحياة الاجتماعية بشكل عام، كما أن مفهوم التوافق مرتبط بالعلاقة المتسقة مع البيئة، من خلال القدرة على إشباع معظم حاجات الفرد، وتلبية معظم متطلباته الجسمية والاجتماعية التي تفرض نفسها عليه[1].

ومن حيث التعريف الإجرائي يعني مفهوم التوافق رصد حاجات سوق العمل الحالية والمستقبلية من التخصصات، والعمل على وضع استراتيجية وطنية لردم الفجوة بين احتياجات سوق العمل ومخرجات التعليم كماً ونوعاً، والتنسيق مع مؤسسات التعليم العالي لمواءمة برامجها وتخصصاتها مع احتياجات سوق العمل، وتشجيع الطلبة على الالتحاق بالتخصصات المطلوبة. بالإضافة إلى التنسيق مع الجهات ذات الاختصاص لخلق فرص وظيفية للخرجين، وبوجه خاص من مواطني الدولة.

- التعليم العالي: هو كل أنواع الدراسات أو التكوين الموجه التي تتم بعد المرحلة الثانوية على مستوى مؤسسة جامعية أو مؤسسات تعليمية أخرى معترف بها كمؤسسات للتعليم العالي من قبل السلطات الرسمية للدولة [2].

أما التعريف الإجرائي لمفهوم العالي، فترى الباحثة أنه المرحلة التي تتبع المرحلة الدراسية في المدارس، ويكون للطالب حرية اختيار التخصص الذي يرغب أن يتخصص فيها، حتى يعمل في نفس المجال بعد التخرج.

- العمل الحكومي: هو مفهوم للدلالة على نوع معين من النشاط الحكومي، وهو الذي يتصل بالسياسة العليا للدولة والمرافق العامة.

(1) الجبوري، عبد الحسين، والحمداني، سيف الدين، (2006) ص 67

(2) تقرير :دراسة اليونسكو لتمويل التعليم العالي. ص 9

- مخرجات التعلم: مجالات المعرفة والمهارات المختلفة التي يكتسبها الطلبة عند إكمالهم لمستوى تعليمي معين، وتصف ما ينبغي أن يعرفه الطالب ويكون قادرًا على أدائه، ويتوقع من الطالب إنجازه في نهاية دراسته لمساق دراسي أو برنامج تعليمي محدد [1].

والتعريف الإجرائي يتمثل في كل ما يتوقع أن يعرفه المتعلم أو يفهمه أو يستطيع أن يقوم به أو يؤديه عمليًا بعد الانتهاء من عملية تعليمية معينة سواء أكان ذلك مساقاً أو منهجًا معينًا أو برنامجًا تعليميًا.

مواءمة التعليم العالي لسوق العمل: انسجام التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل المتغير بشكل يعزز رسالة التعليم، ويُعظم من قدرته على مواجهة التغيير الحاصل في السوق، والتنبؤ بالتغيير قبل حدوثه [2].

وتجد الباحثة أن هذا المفهوم مرتبط بمستوى تواصل مؤسسات التعليم العالي مع القطاع الحكومي والقطاع الخاص عند طرح البرامج الأكاديمية التي تتطلب أن تكون متوافقة مع احتياجات سوق العمل، إلى جانب وجود مواد تطبيقية يأخذها الطالب خلال السنوات الدراسية في بيئة العمل، حتى يتم ترجمة المفاهيم النظرية في بيئة التدريب العملي بشكل تطبيقي.

مؤشر جوانب المهارات: يقصد بها المهارات التي تتكون وتنمو لدى الطالب أثناء عمليتي التعليم والتعلم، والتي تظهر في طبيعة تعامله مع زملائه وأساتذته، مثل المهارات الشخصية وتحمل المسؤولية، ومهارات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات، ومهارة التعاون مع الآخرين في جو من الود والتفاهم، ويكون ذلك من خلال العمل في مجموعات. ومن أمثلة هذا المؤشر مهارات الاتصال ومهارات التطبيق والفهم. [3]

ووفقاً للتعريف العلمي، تجد الباحثة أن التعريف الإجرائي لمفهوم مؤشر المهارات مرتبط بشخصية الطالب التي لابد من المؤسسة الأكاديمية أن يعمل على تطويرها وتكييفها بما يتناسب مع متطلبات المساق، ومن ثمّ سيوظف تلك المهارات في بيئة العمل، وخاصة المهارات الاتصالية.

---

(1) Developing Learning Outcomes: Linking Outcomes to Assessment http//:www.web.uwa.edu.au__/data/assets/pdf_file/106610 / 0014/Developing-Learning-Outcomes.pdf

(2) العتيبي، منير، (2006)، ص 5

(3) دليل كتابة مخرجات التعلم، (2017)، ص9.

مؤشر الجوانب المعرفية: يقصد به تمكين الطالب من تطبيق المفاهيم والمبادئ والنظريات التي تعلمها في بيئة العمل، من خلال التحليل والاستنباط والتقييم والابتكار والتخطيط بما يتلاءم مع متطلبات الوظيفة التي يشغلها [1].

وتجد الباحثة أن مؤشر الجوانب المعرفية يعتبر مؤشر ضروري من حيث تدريب الطالب خلال سنوات دراسته على التفكير الناقد الذي يساعده على تطوير مهاراته في عملية التخطيط والتحليل، وتقديم حلول إبداعية للمشكلات التي تواجه بيئة العمل، والتي تُعد من الأمور الأساسية في مجال أي وظيفة.

مؤشر التطوير الذاتي: قدرة الطالب على تقييم مستوى تعليمه الشخصي بنفسه، وتحديد احتياجاته التعليمية في بيئة مألوفة، إلى جانب القدرة على تحمل المسؤولية عن التعلم، وتخطيط تعلمه الذاتي ضمن بيئة ضابطة وغير مألوفة [2].

والباحثة ترى أن هذا المؤشر له دلالة خاصة من حيث تطوير الطالب لمهاراته الشخصية، والقدرة على فهم المعايير الأخلاقية، وهو ما يمكن توظيفه في بيئة العمل من خلال الالتزام باللوائح العامة للمنظمة، والعمل باستقلالية أو من خلال فرق العمل.

الدراسات السابقة:

- **دور جودة التعليم في المواءمة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل:[3]**

اتجهت الدراسة إلى تحديد كيف تساهم جدوة التعليم العالي في تحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل، ومن خلال الدراسة الوصفية، توصل الباحث إلى أن كفاءات الخريجين لا تتلاءم في أغلب الأحيان مع متطلبات سوق العمل نتيجة أن السوق يطلب مؤهلات أعلى، من جهة أخرى وضح الباحث من خلال الدراسات أنه في أغلبية الدول العربية هناك انفصام واضح بين السياسات المتبعة والمناهج الدراسية في الجامعات، بحيث هناك إفراط من جهة في التكوين في بعض التخصصات التي نتج عنها تضخم كبير لدى طالبي الوظائف، ومن جهة أخرى هناك تفريط يتمثل في عدم الاهتمام بتكوين العدد الكافي من الخريجين في تخصصات أخرى، والتي لا يوجد مشكلة في حصولهم على وظائف بمجرد تخرجهم، ولسد هذه الفجوة تعتبر جودة التعليم بكل أبعادها مدخلاً استراتيجيا للمواءمة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل.

(1) علي، كرم، مرجع سابق ص 21، ص26

(2) الإطار العام لسياسات التعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة، مرجع سابق، ص 57

(3) فضيل، رايس، (2015) ص 10، ص 21

استراتيجية مقترحة لمواءمة مخرجات التعليم العالي باحتياجات سوق العمل في فلسطين:[1]

هدفت الدراسة إلى وضع استراتيجية مقترحة لمواءمة مخرجات التعليم العالي باحتياجات سوق العمل في فلسطين، بالتعرف إلى واقع مخرجات التعليم العالي وواقع الموائمة بين مخرجات التعليم العالي، وسوق العمل الفلسطيني في محافظات غزة، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من طلاب وطالبات خريجي تخصص الصيدلة في جامعة الأزهر بغزة، وأرباب العمل من أصحاب الصيدليات ومستودعات الأدوية ومصانع الدواء في محافظات غزة، والذي يبلغ حجمه 2715، وقد اعتمدت الدراسة عينة طبقية عشوائية بلغ حجمها 200 شخص، وقد توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج كان أهمها: أن خريجي برنامج الصيدلة قد اكتسبوا مجموعة من المهارات بالشكل المعقول، مع تدني ملحوظ في مستوى اكتسابهم لمجموعة من المهارات الذهنية والحياتية الذي احتل المرتبة الأخيرة بين المجالات المهارية بنسبة(95.62 %،)5و صعوبة حصول الخريج على التدريب الجيد والإلزام بعد التخرج حيث أظهرت النتائج أن نسبة تعاون مؤسسات سوق العمل مع الكليات بلغت (47.57%) ووجود فجوة كبيرة بين التعلم المكتسب في الجامعة والاحتياجات المطلوبة في مكان العمل، ووجود تفاوت كبير في قدرات أعضاء الهيئة التدريسية، أدى إلى ضعف العلاقة التشابكية والمساهمات المادية بين قطاع التعليم العالي ومؤسسات المجتمع المدني وسوق العمل.

- **How to help your graduates secure better jobs? An industry perspective:[2]**

تناولت الدراسة العوامل التي تعتبر مهمة لنجاح الخدمات المهنية والتوظيف التي تقدمها برامج الضيافة من وجهات نظر القائمين في هذا المجال، حيث استخدم الباحث أداة استطلاع على الانترنت لجمع البيانات من مديري الموارد البشرية في كليات الضيافة في واشنطن بالولايات المتحدة الأمريكية، وبلغ عددهم (102)مفردة، وأظهرت نتائج الدراسة أن الخبرة في مجال صناعة الكلية وتحسين نوعية المناهج التعليمية، إلى جانب العلاقة المتبادلة مع الأوساط الأكاديمية والصناعة، وتجربة التدريب وتوجيه الطلبة نحو خوض تجربة المقابلات في بيئة العمل قبل التخرج، من أهم العوامل التي تساعد على تحقيق الملائمة بين التعليم وسوق العمل لهذا التخصص.

(1) الدلو، أحمد (2016)، ص 5

(2) Chi , Christina G. Chi(2009)P309,P318

- **رفع مستوى الجودة في برامج التعليم العالي تحقيق عن طريق تكامل مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل. (دراسة ميدانية تحلل مشاريع التخرج وتستطلع آراء الأكاديميين والطلبة) [1]:**

هدفت الدراسة إلى رفع مستوى الجودة في برامج التعليم العالي من خلال التعرف على إسهام مشاريع التخرج التي يقوم بها الطلاب الجامعيون الدارسون درجة في البكالوريوس وما يعادلها في إيجاد التكامل بين التعليم الجامعي وسوق العمل، وما يواجه الأكاديميون والطلبة من معوقات وتحديات تحول دون تحقيق ذلك التكامل وسبل التغلب على الصعوبات وطرق تذليلها لتحقيق أهدافها. وقد استخدام الباحث الاستبانة والمقابلة وتحليل تقارير مشاريع التخرج التي كتبها الطلبة لجمع البيانات وذلك من الأكاديميين والطلبة المنتميين إلى عشر جامعات وكليات جامعية في سلطنة عمان. وقد أكدت نتائج الدراسة أن مشاريع التخرج يمكن أن تسهم بشكل فاعل في تكامل مخرجات التعليم العالي مع سوق العمل وتعريف الطالب بوظيفته عندما تربط تلك المشاريع بسوق العمل لإتاحة الفرصة للتفاعل أثناء عمل المشروع مع البيئة الحقيقية لوظيفته المستقبلية؛ ووصت الدراسة بتطوير الآلية التي تنفذ بها مشاريع التخرج لتصبح أكثر فاعلية في إيجاد التكامل بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل، مع الاستمرار في استعمالها أداة من أدوات تقويم أداء الطلبة الجامعيين جراء البحوث والدراسات التي تأخذ في الاعتبار خصوصيات الجامعات وطلبتها.

- **تقويم علاقات مخرجات التعليم العالي باحتياجات السوق العمل لمواجهة البطالة في المملكة العربية السعودية [2].**

هدف البحث إلى تقويم العلاقة بين مخرجات مؤسسات التعليم العالي واحتياجات السوق العمل، وذلك باستخدام المنهج الوصفي، وتطبيق وتحليل نتائج استبيان على (38) عضوا من أعضاء الهيئة التدريسية في عدد من مؤسسات التعليم العالي في السعودية، وتبين من نتائج الدراسة وجود العديد من العوامل المسببة لبطالة الشباب المتعلم، وتزايدها في ظل المتغيرات العالمية والمحلية التي يشهدها الواقع المعاصر، وأن انخفاض الجودة النوعية للتعليم له أثر واضح في انتشار البطالة والجريمة بالمجتمع.

(1) الحسيني، سليمان (2014)، مرجع سابق، ص52

(2) مناع، محمد، وعزت، حمدي، (2008)، ص 305

- **البرامج الجامعية، ومدى استجابتها لسوق العمل [1].**

هدفت الدراسة إلى الكشف عن مدى استجابة برامج ومناهج التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل من وجهة نظر الطلبة الجامعيين، بالتطبيق على عينة من 230 طالبًا وطالبة في مختلف التخصصات في المركز الجامعي غليزان، وأظهرت النتائج أن استجابة البرامج التعليمية لاحتياجات السوق كانت ضعيفة، ووجود فروق داله إحصائياً في بُعد المحتوى التعليمي والمشروع المهني لصالح الطالبات، وأن المشروع المهني لم يكن في مستوى تطلعات الطلاب، وهو سبب ما يعانيه الطالب المتخرج تحقيق الاندماج المهني وعدم معرفته بالمحيط الاجتماعي، مما له الأثر في مهارة اتخاذ القرار، وبناء شخصيته.

- **تحليل ملاءمة مخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل السعودي [2].**

تهدف الورقة إلى وصف وتحليل وتشخيص مشكلة عدم المواءمة أو التوافق بين مخرجات التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية واحتياجات سوق العمل، وذلك بهدف التعرف على متطلبات قطاع الأعمال من مؤسسات التعليم العالي. اتبعت هذه الورقة المنهج الوصفي التحليلي للبيانات والمعلومات التي تم جمعها من كل من: الدراسات المكتبية والدراسات الميدانية السابقة وأيضا من الإحصاءات المنشورة. وتوصلت إلى نتائج عديدة من أهمها: ضرورة الاهتمام بالتخصصات العلمية وتخصصات في اللغة الإنجليزية والحاسوب، والتركيز على الجودة النوعية للطلاب بتخريج كوادر ذات قدرات ومهارات مناسبة، وإشراك القطاع الخاص في الدراسات التي تجري لمعرفة متطلبات سوق العمل.

- **مدى ملاءمة مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل الفلسطيني-حالة دراسية كلية التجارة قطاع غزة [3].**

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، باستخدام ثلاث استبيانات شملت عناصر مشكلة الدراسة(الجامعات، الطلبة، المشرفين)، والتي تمثل مجتمع الدراسة على النحو التالي: 50 مؤسسة، و275 طالباً من كلية التجارة، و50 مشرفاً، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج وفقاً لتساؤلات الدراسة، ومنها: أن نسبة البطالة لخريجي الكلية وصلت لـ62% من إجمالي العينة، وأنهم يفتقدون لمهارة اللغة الإنجليزية، وهي إحدى المهارات المطلوبة لسوق العمل، وضعف التنسيق بين إدارة الكلية وسوق العمل لتحديد التخصصات التي بحاجة إليها، وعدم

(1) زقاوة، أحمد (2017)، ص159

(2) العتيبي، منير، مرجع سابق، ص 2، ص28

(3) أو عودة، محكود، (2016)، ص 2، 3، ص 210

وجود آلية لتوجيه الطلبة الجدد نحو التخصصات المطلوبة لسوق العمل.

- **المواءمة ما بين مخرجات التعليم الجامعي وسوق العمل: دراسة على عينة من الخريجين بالحضر:[1]**

ركزت هذه الدراسة على رصد واقع الخريجين كماً ونوعاً في محاولة لوضع سيناريو لحلول مقترحة لهذه المشكلة وذلك من خلال عملية تحليل للواقع المرتبط بالمؤسسات التعليمية وسوق العمل وقياس لمخرجات التعليم والمهارات اللازمة لسوق العمل. وباستخدام المنهج الوصفي التحليلي، وعن طريق أداة الاستبيان، تم تطبيق الدراسة على عينة عمدية قوامها 605 خريجاً من العاملين في القطاعين العام والخاص. وأوضحت نتائج الدراسة تأكيد عينة الدراسة على اهتمام المجتمع المحلي بتمويل المشاريع الجامعية، وتفعيل ملتقى التوظيف في جميع الكليات، والاستفادة من البحث العلمي لخدمة احتياجات المجتمع.

- **عوامل اتجاه بعض خريجي أقسام الإعلام إلى العمل في وظائف غير إعلامية-دراسة ميدانية على عينة من خريجي التخصصات الإعلامية العاملين في وظائف خارج نطاق اختصاصاتهم الأكاديمية في مدينة الرياض [2].**

استهدفت هذه الدراسة التعرف على أهم العوامل المؤثرة من التحاق بعض خريجي أقسام الإعلام في الجامعات السعودية في العاصمة الرياض بوظائف تقع خارج نطاق اختصاصهم الأكاديمي، وذلك من واقع تجاربهم في البحث عن وظائف، وتعاملهم المباشر مع جهات التوظيف المختلفة. والدراسة تعتبر أقرب إلى الدراسة الاستكشافية، كما أنها أيضاً دراسة وصفية حيث ساعدت على وصف العوامل الظاهرة من عدم توظيف خرجي الإعلام في مجال تخصصهم من خلال قياس آراء هؤلاء الخرجين، وباستخدام الاستبيان على عدد 147 مفردة من العينة المتاحة، توصل الباحث إلى ضرورة مد جسور التعاون والتنسيق بين أقسام الإعلام ومؤسسات القطاع الخاص باعتبارها الوظائف الأولى للخريجين الإعلاميين حالياً، وضرورة إشراكهم في صياغة توجهات الخطط الدراسية وتحديثها بما يتناسب مع الوظائف الإعلامية المتاحة في المجتمع، وأن تعمل أقسام الإعلام على توفير برامج تدريب مبكرة ومتكاملة للطالب الإعلامي، وأن توفر الآليات المعلقة بالالتحاق في المؤسسات الإعلامية كمتدرب قبل عام من تخرجه، و تكثيف الجانب التطبيقي في خطط أقسام الإعلام، مع ضرورة عقد اتفاقيات تعاون مثمرة بين أقسام الإعلام والمؤسسات الإعلامية لضمان تعيين الخريج بعد مرحلة التخرج في سوق العمل بتلك المؤسسات.

---

(1) البهنساوي، ليلى (2018)، ص25

(2) السويد، محمد (2015)، ص 177، ص 251

- **دور الجامعات في تعزيز التنمية المستدامة والأمن الشامل: مدى استفادة القطاعين العام والخاص من مخرجات الدراسات العليا لتحقيق أهدافها التنموية: دراسة نموذجية لبعض الدول العربية:(1)**

اتجهت الدراسة إلى معرفة آثار وانعكاسات علاقة الخطط الاستراتيجية للجامعات العربية ونظام التعليم العالي فيها ونوعية مخرجاته على تعزيز وتطوير التنمية المستدامة وتحقيق الأمن في مختلف الدول العربية، واستخدمت الباحثة أسلوب الدراسة المكتبية، والربط بين الفكر العربي والغربي لمعرفة كيفية وضع الخطة الاستراتيجية لمؤسسات التعليم العالي لتكون مخرجاته متوافقة مع احتياجات سوق العمل، وتوصلت الدراسة إلى أهمية إجراء دراسة لمعرفة احتياجات السوق من التخصصات الجامعية لتركز عليها مؤسسات التعليم العالي، والاهتمام بالجودة العلمية للخريجين بقدرات ومهارات أساسية، إلى جانب وضع آلية مشتركة تعني بمراقبة نوعيات برامج التعليم العالي من أجل تحقق التوافق بين الجامعة، وسوق العمل.

- **المواءمة بين مخرجات الجامعات واحتياجات سوق العمل: رؤية مستقبلية بالجامعات السعودية** (2):

ركزت الدراسة على وضع تصور لاستراتيجية شاملة للتكامل بين القطاع الخاص والجامعات السعودية الحكومية على ضوء احتياجات سوق العمل، بهف التعرف على الوسائل التي من شأنها أن تسهم في تطوير جودة مخرجات التعليم العالي والارتقاء بها إلى الأفضل في ضوء المستجدات العالمية بهذا المجال، والتعرف على العوامل التي تعيق تحقيق التكافؤ بين البيئة التعليمية وسوق العمل. وأوصت الدراسة على عدة توصيات من أهمها: التغيير من سياسة التخطيط إلى سياسة المخاطر، من خلال أعضاء من الهيئة التدريسية في الجامعات السعودية وممثلي القطاع الخاص، إلى جانب عقد الجامعات اتفاقيات مع مراكز التدريب التقني لوفير فرص عمل لجميع الخريجين في القطاع الخاص.

- **تطوير التعليم الإلكتروني لتعزيز تنافسية الموارد البشرية لمواجهة خلل سوق العمل في عصر العولمة:**(3)

يهدف هذا البحث إلى معرفة الدور الأساسي للتعليم الإلكتروني في العملية التعليمية الذي ينعكس بدوره

(1) العياشي، ورده، (2014) ص 138، ص 153

(2) عبد الكريم حمزة (2015)، ص 370، 371، ص386

(3) عطية، فاطمة، (2015)، ص 51، ص 84

علـى زيـادة مهـارات العنصـر البشـري، بالتالـي زيـادة الإنتاجيـة بطريقـة غيـر مباشـرة حيـث يمثـل الإنفـاق على

التعليـم محـوراً لتطويـر العمليـة التعليميـة للمسـاهمة فـي إعـداد العنصـر البشـري لإحـداث التنميـة، فضـلاً عـن أن

التعليم هو المفتـاح الرئيس لإعداد العنصر البشـري القادر على اسـتيعاب متطلبات التنمية في المجتمـع. والتعـرف علـى الـدور الـذي يلعبـه التعليـم الإلكترونـي للعمـل على زيـادة كفـاءة الموارد البشـرية لتعزيـز تنافسـية القـوى العاملـة لسـد فجـوة سـوق العمـل المتمثلـة فـي عـدم المواءمـة أو التوافـق بيـن مخرجـات مؤسسـات التعليـم مـع احتياجـات سـوق العمـل. وتوصلـت الدراسـة إلـى ضـرورة القيـام بعمليـة ربـط بيـن تخطيـط التعليـم الالكترونـي وتخطيـط القـوى العاملة، واسـتخدام الهيـاكل الإداريـة والنظـم ذات العلاقـة بتعليـم وتدريـب وتوظيـف القـوى العاملة، إلـى جانـب توجيه التعليـم الالكترونـي بما يخدم متطلبات سـوق العمل من القوى العاملة حسـب التخصصـات المختلفة.

الإطار التطبيقي:

نبذة عامة عن الدوائر الحكومية مجتمع الدراسة:

أولاً- هيئـة كهربـاء ومياه الشـارقة: مـرت الهيئـة منـذ إنشـائها بعـدة مراحـل حيـث انتقلـت ملكيتهـا مـن القطـاع الخـاص (شـركة مصـادر الكهربـاء والمـاء بالشـارقة) إلـى حكومـة الشـارقة، ثـم أصبحـت «دائـرة الكهربـاء والمـاء بالشـارقة « ومـع التطـور الطفـري فـي التنميـة الاقتصاديـة والاجتماعيـة بالإمـارة، اتخـذ الشـيخ الدكتـور سـلطان بـن محمـد القاسـمي، عضـو المجلـس الأعلى للاتحـاد، حاكـم الشـارقة (حفظـه الله) قـراره الرشـيد بتحويلهـا إلـى هيئـة كهربـاء ومياه الشـارقة، حيـث تتمتـع بالاسـتقلال المالـي والإداري لتقديـم وتوفيـر الخدمـات المتميـزة مـن الكهربـاء والمـاء والغـاز الطبيعـي للمواطنيـن والمقيميـن فـي إمارة الشـارقة، بمـا يتواكب مع متطلبات خطـط التنمية الاقتصاديـة والاجتماعيـة بالإمـارة، وتحقيـق الريـادة في تقديم الخدمـات. ومن أبرز أهـداف الهيئة: مواكبـة التطـور التكنولوجـي فـي تقديـم خدمـات الكهرباء والمـاء والغـاز، وتنمية وتوطيـن الموارد البشـرية بخاصـة التـي تشـغل الوظائـف الفنيـة والإداريـة، وتوجيـه جميـع الجهـود لتلبيـة احتياجات العمـلاء بشـكل يفـوق التوقعـات، إلـى جانـب توحيـد الجهـود والتعـاون مـع المؤسسـات الحكوميـة ذات الصلـة فـي سـبيل تحسـين الخدمـات، والمحافظـة على البيئة، وإجراء الدراسـات المسـتمرة في إمكانيـة الاسـتفادة مـن الطاقة المتجـددة.[1]

(1) https://www.sewa.gov.ae/ar/content.aspx?P=mMVyU3I8qgk%2BJD3MkzcmSA%3D%3D&mid=eGfVCrPSj3gueIx0aTb0gg%3D%3D

ثانياً- بلدية الشارقة: تعد بلدية الشارقة من بين أقدم البلديات التي أنشئت في دولة الإمارات ومنطقة الخليج ككل؛ إذ يرجع تاريخ إنشائها إلى عام 1927م، ولكن تاريخ ظهور البلدية بتنظيمها الحديث كجهاز متنوع الخدمات يعود إلى عام 1971م حين صدر أول قانون يحدد اختصاصاتها ويمنحها سلطات واسعة في الإشراف على المرافق المختلفة التي تعنى في الأساس بتقديم الخدمات العامة للمواطنين والمقيمين. وشكل هذا القانون الانطلاقة التطويرية الشاملة للإمارة، إذ شهدت على إثره نهضة عمرانية وحضارية عززت من مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما تعتبر البلدية الدائرة التي تتشابك فيها ومن خلالها مصالح وخدمات المجتمع الحديث في إمارة الشارقة، فهي تقوم بتنفيذ العديد من المشاريع الخدمية في الإمارة سنويًا، بالإضافة إلى الدور الكبير لها في المجال الاقتصادي والاجتماعي والصحي والبيئي وغيرها من الخدمات الأخرى. وقد مرت البلدية منذ تأسيسها وحتى وقتنا الحالي بمراحل متعددة، شهدت خلالها تطورا متناميا من حيث هيكلها الوظيفي ومقراته الرئيسة وموازناتها المالية واختصاصاتها وصولاً إلى هيكلها الحالي[1].

ثالثاً- القيادة العامة لشرطة الشارقة: يعود التأسيس الموثق لشرطة الشارقة والتي ظهرت للمرة الأولى باسم قوة الشرطة والأمن العام إلى عام 1967م؛ إذ أصدر حاكم الشارقة في ذلك الوقت صاحب السمو المغفور له بإذن الله الشيخ خالد بن محمد القاسمي مرسومًا أميريًا بتأسيس القوة. وقد عملت القوة في بداية عهدها كدائرة محلية تتبع مباشرة لحاكم الشارقة وتعمل تحت إشراف رئيس دوائر الشرطة، والأمن العام أسند هذا المنصب إلى سمو الشيخ صقر بن محمد القاسمي، وعندما تم توحيد الإمارات وقيام دولة الإمارات العربية المتحدة في عام 1971م، أصدر صاحب السمو حاكم إمارة الشارقة الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي عضو المجلس الأعلى للاتحاد مرسومًا أميريًا بدمج دوائر الشرطة والأمن العام بإمارة الشارقة بأجهزة وزارة الداخلية في عام 1975م لتباشر مسؤولياتها في نطاق إمارة الشارقة حيث تعمل تحت إشراف قائد عام الشرطة الذي يباشر مسؤولياته أمام صاحب السمو حاكم الشارقة ومعالي وزير الداخلية.

وتتكون القيادة العامة لشرطة الشارقة في الوقت الحاضر من عدد من الإدارات المتخصصة بمختلف مجالات العمل الشرطي والأمن والأجهزة والوحدات الثابتة لها. وفي عام 1996 تم إعادة تنظيم شرطة الشارقة (التي أصبح اسمها الإدارة العامة لشرطة الشارقة) بموجب القرار الوزاري رقم 498 لسنة 1996م، وبموجبه تم إحداث نقلة نوعية

(1) https://portal.shjmun.gov.ae/ar/AboutSharjahMunicipality/Pages/Sharjah-Municipality-History.aspx

في تنظيم الشرطة وواجباتها وأسلوب عملها، وتم تحديثها لتواكب عصرها، ولكي تستطيع أن تحمل أعباء المرحلة القادمة من المسؤولية الأمنية وإدامة السكينة والاستقرار الذين تنعم بهما الإمارة منذ نشأتها، بما يستثمر المناهج المتطورة في إنجاز الأعمال لمواجهة الأنماط والأساليب المستجدة في الإجرام الذي بدأ يستشري في عالم اليوم.[1]

رابعاً- نبذه عن جامعة الشارقة:

تأسست جامعة الشارقة في عام 1997 برعاية كريمة من صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة الرئيس الأعلى لجامعة الشارقة، ويقع المقر الرئيس للجامعة في قلب المدينة الجامعية، ويتكون حرم الجامعة من مرافق فسيحة ومتميزة تضم قاعات دراسية مجهزة بالوسائط المتعددة، ومختبرات علمية وبحثية متطورة، ومكتبات تزخر بمصادر المعلومات، وتقنية معلومات بأحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا، ومختبرات حاسوب ومسارح وأندية وغيرها من المرافق الخدمية، وتقدم الجامعة خدماتها التعليمية من خلال خمسة فروع إضافية تشمل مناطق الشارقة كافة، فتشمل: خورفكان، وكلباء، والذيد، والمليحة، ودبا الحصن.

وقد تم إعداد جميع البرامج بناءً على أحدث الأساليب بالاستعانة بخبرات متخصصة. وتدعم العملية التعليمية تسهيلاتٌ وبنى تحتيةٌ بمواصفات عالمية. وينصب تركيز المناهج لكافة البرامج على جعل الطلبة يؤدون دوراً حيوياً في تلك البرامج وعلى إكسابهم خبرة تعليمية ملموسة. فالهدف المنشود من تلك البرامج كافة هو إعداد الطلبة لينالوا أدواراً قيادية في أعمالهم ووظائفهم المستقبلية؛ إذ إن جميع البرامج الأكاديمية التي تطرحها جامعة الشارقة وعلى اختلاف درجاتها العلمية «الدكتوراه، الماجستير، البكالوريوس، والدبلوم» معتمدة رسمياً من هيئة الاعتماد الأكاديمي لدى الدولة، كما تم اعتماد العديد من البرامج دولياً.

من جهة أخرى، عملت الجامعة على إنشاء إدارة مختصة في مجال مخرجات المواد التعليمية التي يتم تدريسها للطلبة تسمى دائرة ضمان الجودة والفاعلية المؤسسية والاعتماد والتي تختص وبالتعاون مع الكليات العلمية والأدبية في إعداد المخرجات لكل المساقات التي يتم تقديمها للطلبة، والمطابقة للمنظمة الإماراتية، ومخرجات البرنامج أيضاً.

لذا، تؤدي الجامعة دوراً محورياً في التنمية الاجتماعية الاقتصادية لإمارة الشارقة ولدولة الإمارات العربية بوجه عام، مما يكمل العملية التعلمية ويعتبر أساسياً في تزويد الطلبة بمهارات تضعهم في المقدمة في سوق العمل، هذا بجانب الدورات التدريبية والأعمال الميدانية الموكلة

(1) https://www.shjpolice.gov.ae/ar/index.aspx

إلى الطلبة والتنويع في المساقات الدراسية من مختلف البرامج الأكاديمية. وبغية بلورة الدور التفاعلي للجامعة، فقد أقامت علاقات عمل وثيقة مع عدد كبير من المؤسسات في القطاعين العام والخاص. (1)

وتُعد كلية الاتصال، واحدة من الكليات الأساسية في جامعة الشارقة، أنشئت في الأول من شهر سبتمبر من العام 2002 بعد أن كانت قسماً من أقسام كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، ثم تم اعتمادها ككلية قائمة بذاتها. وحققت الكلية نمواً مضطرداً في أعداد الطلبة وأعضاء هيئة التدريس ومرافقها المختلفة. وللكلية فروع في مدينة خورفكان ومدينة الذيد ومدينة كلباء بالمنطقة الشرقية لإمارة الشارقة. وتقدم كلية الاتصال ثلاثة برامج للحصول على شهادة البكالوريوس، وهي: قسم الاتصال الجماهيري (ويضم ثلاثة مسارات، هي: الإعلام الإلكتروني والتصميم الجرافيكي والوسائط المتعددة والصحافة، وقسم العلاقات العامة، وأخيراً قسم الاتصال باللغة الإنجليزية. كما تقدم الكلية برنامج الماجستير في الاتصال. كما تضم الكلية عدداً من المرافق والتجهيزات المتنوعة التي تشمل 6 استوديوهات للبث، اثنين منها للبث التلفزيوني وأربعة للبث الإذاعي، وستة مختبرات للنشر المكتبي والتصميم الجرافيكي والوسائط المتعددة والمرافق التعليمية الأخرى التي تلبي المعايير المهنية في هذا المجال(2) .

وقد بلغ عدد خريجي كلية الاتصال قسم العلاقات العامة خلال السنوات الثمانية الماضية 1128 طالب وطالبة. ويتضح من الجدول أن أعداد الطلبة خلال السنوات الدراسية الأربعة الأخيرة (من 2015 - 2016 حتى 2018 - 2019) بدأت في التراجع، وتفسر الباحثة تلك النتيجة لعدة أسباب:

- إنشاء جامعات جديدة في مختلف إمارات الدولة تمنح شهادة الإعلام في مجال العلاقات العامة.
- تحديد وزارة التربية والتعليم العالي أعداد الطلبة من فئة المواطنين في كل الجامعات الخاصة بأن لا يزيد عن مئة طالب وطالبة في كل عام دراسي.
- عدم استيعاب المؤسسات في القطاع الحكومي والقطاع الخاص لأعداد الخريجين في مجال العلاقات العامة من مختلف الجامعات في دولة الإمارات العربية المتحدة، خاصة مع وجود بعض المؤسسات الحكومية التي تتضمن الهيكل الوظيفي لإدارة الاتصال المؤسسي وجود قسم العلاقات العامة لعدد 2 أو 3 وظائف فقط.

(1) www.sharjah.ac.ae

(2) http://www.sharjah.ac.ae/ar/academics/Colleges/Communication/Pages/dw.aspx

(مرفق جدول رقم 1).

تحليل المضمون مجتمع الدراسة:

بناءً على مجتمع الدراسة المتمثلة في كلية الاتصال بجامعة الشارقة، وعدد من المؤسسات الحكومية في إمارة الشارقة، قامت الباحثة باختيار عدد من المواد الدراسية لقسم العلاقات العامة المخصصة للمرحلة الثالثة والرابعة من السنة الدراسية للطلبة، وذلك للأسباب التالية:

1. خلال تلك المرحلتين يتم تخصيص مواد دراسية للطلبة تكون فيها الجانب النظري متوازي مع الجانب التطبيقي، ويتم تطبيقها للطلبة من خلال التكاليف، وورش العمل، والعمل الجماعي، وتنفيذ مشروع.
2. المواد الدراسية لتلك المرحلتين تكون أسماؤها متقاربة مع الأقسام التي تتفرع من إدارات الاتصال في سوق العمل.
3. يتم تفريغ الطلبة في بعض المواد خلال تلك المرحلتين كلياً للعمل التطبيقي، دون حضور المحاضرات في القاعات الدراسية.
4. يتعامل الطلبة مع أستاذ المادة مباشرة في بعض المواد الدراسية، إما بتحديد مواعيد في مكتبه، أو التواصل عبر البريد الإلكتروني، وهو ما يكون أقرب لبيئة العمل التي سيشغله الطالب بعد التخرج.

وفقاً للتلك الأسباب، قامت الباحثة بتحديد مجموعة من المواد الدراسية للمرحلة الثالثة والرابعة من السنوات الدراسية لطلبة قسم العلاقات العامة بكلية الاتصال، وهي:

- مادة مشروع تخرج في العلاقات العامة.
- إنتاج المواد الإعلامية في العلاقات العامة (2).
- الاتصال التسويقي المتكامل.

وذلك لتحديد عدد من المؤشرات العلمية لتحليل مستوى التوافق بين مخرجات تلك المواد الدراسة (مؤشر المهارات، ومؤشر الجوانب المعرفية، ومؤشر التطوير الذاتي) مع المتطلبات الوظيفية، والتي يتمثل في قائمة المهام الوظيفية التي سيقوم بها الخريج عند تعينه في إدارات الاتصال بالمؤسسات الحكومية والمتمثلة في كل من: هيئة كهرباء ومياه الشارقة، والقيادة العامة لشرطة الشارقة، وبلدية مدينة الشارقة.

نتائج تحليل مضمون مجتمع الدراسة:

أولاً- مؤشر المهارات:

المادة الدراسية	مخرجات المساق	مخرجات البرنامج (ما هو متوقع من الطالب بعد دراسته للمادة)	المؤسسة الحكومية	القسم	المهام الوظيفية
الاتصال التسويقي المتكامل	-يطبق الأساليب العلمية في إعداد وكتابة الرسالة الاتصالية اللفظية والمكتوبة والمسموعة والمرئية في مجال العلاقات العامة. -يستخلص الأدوات والاستراتيجيات المعرفية في تخطيط وإدارة برامج العلاقات العامة	-يناقش خطط وحملات الاتصالات التسويقية المتكاملة. - يدرك كيفية إعداد وتصميم وتنفيذ أنشطة الاتصالات التسويقية المتكاملة.	هيئة كهرباء ومياه الشارقة	الإعلانات	-إعداد الحملات التسويقية الداخلية والخارجية للخدمات التي تقدمها الهيئة. -جذب المستثمرين والشركات التجارية لإدراج إعلاناتهم ضمن الوسائل الإعلانية للهيئة. -البحث الدائم عن مستثمرين جدد والتواصل معهم

مشروع تخرج في العلاقات العامة	-يقترح الطالب موضوعا لمشروع تخرجه يتناسب مع قدراته. -يحدد الطالب الأساليب والمناهج البحثية المناسبة لمشروع تخرجه.	-يستخلص الأدوات والاستراتيجيات المعرفية في تخطيط وإدارة برامج العلاقات العامة.	القيادة العامة لشرطة الشارقة	العلاقات العامة + قسم الشؤون الإعلامية	-إعداد الخطط والأنشطة الخاصة بالعناية بالمتقاعدين. -المشاركة مع الجهات المختصة في تنظيم المؤتمرات. -التغطية الإعلامية لكافة فعاليات القيادة. التنسيق مع وسائل الإعلام للرد على استفسارات وشكاوى العملاء.

إنتاج مواد إعلامية في العلاقات العامة(2)	-يطبق الأساليب العلمية في إعداد وكتابة الرسالة الاتصالية اللفظية والمكتوبة والمسموعة والمرئية في مجال العلاقات العامة. -يستخدم الطالب تكنولوجيا الاتصال الحديثة في بناء صورة المنظمة وإدارة سمعتها.	-يطبق مراحل تخطيط وإنتاج المواد الإعلامية في العلاقات العامة. يتعرف على العناصر والمكونات التقنية في مجال التصوير والإخراج والإنتاج	بلدية مدينة الشارقة	قسم المحتوى الإعلامي	-وضع خطة تفصيلية وبرامج عمل لكافة الأنشطة الإعلامية. -التنسيق مع المؤسسات الإعلامية لإنتاج برامج توعوية وترويجية عن خدمات البلدية.

ثانياً- مؤشر الجوانب المعرفية:

المادة الدراسية	المخرجات	مخرجات البرنامج (ما هو متوقع من الطالب بعد دراسته للمادة)	المؤسسة الحكومية	القسم	المهام الوظيفية
الاتصال التسويقي المتكامل	- يستخدم الطالب مصادر المعلومات وقواعد البيانات في كتابة تقرير مشروعه. -يستعرض المبادئ الأساسية والمفاهيم النظرية للعلاقات العامة.	-يتفهم طبيعة الاتصال التسويقي -يعرف عناصر مزيج الاتصالات التسويقية	هيئة كهرباء ومياه الشارقة	الإعلانات	-إعداد الدراسات والخطط التسويقية بما يتماشى مع رؤية الهيئة ورسالتها. -توطيد العلاقات مع المسؤولين في الدولة، والشركاء الاستراتيجيين في الهيئة. رفع تقرير سنوي عن الإنجازات، والمشاكل التسويقية التي يواجهها القسم.

مشروع تخرج في العلاقات العامة	- يحدد الطالب مجال مشروع تخرجه وفق معايير إعداد مشروعات التخرج في البرنامج. -يستخدم الطالب مصادر المعلومات وقواعد البيانات في كتابة تقرير مشروعه	-يستعرض المبادئ الأساسية والمفاهيم النظرية للعلاقات العامة. - يستعرض مصادر المعلومات من خلال قواعد البيانات عبر الإنترنت	القيادة العامة لشرطة الشارقة	العلاقات العامة + الشؤون الإعلامية + قسم الأنشطة الرياضية والاجتماعية	-إعداد الاستراتيجية والخطط الخاصة بأنشطة الإعلام. الإشراف على إعداد تقرير دوري للإعلام والعلاقات العامة، والتأكد عن مدى تحقيق أهداف القيادة. -إعداد تقرير متضمن مراجعة اللقاء والتصريحات الإعلامية والتنسيق مع إدارة الإعلام في مكتب وزير الداخلية بشأن ذلك. -العمل على تنظيم اللوائح الفنية للمسابقات الرياضية واللجان الفنية.

إنتاج المواد إعلامية في العلاقات العامة(2)	-معرفة مفهوم العلاقات العامة، وعناصرها كعملية إدارية وكعملية اتصال. - يستخدم الطالب مصادر المعلومات وقواعد البيانات في كتابة تقرير مشروعه	-يعرف مفهوم إنتاج المواد الإعلامية المسموعة والمرئية في العلاقات العامة وعناصره .-يستعرض أنواع المواد الإعلامية، ويبين سمات وخصائص كل نوع.	بلدية مدينة الشارقة	الاتصال المؤسسي + قسم الفعاليات والمعارض	-تطوير خطة القسم. -توطيد العلاقات مع الشركاء الاستراتيجيين للبدلية. -تنمية التواصل بين البلدية ومختلف الدوائر والمؤسسات الحكومية -وضع خطة تفصيلية لبرامج وفعاليات والمبادرات المجتمعية.

ثالثاً- مؤشر التطوير الذاتي:

المادة الدراسية	المخرجات	مخرجات البرنامج (ما هو متوقع من الطالب بعد دراسته للمادة)	المؤسسة الحكومية	القسم	المهام الوظيفية
الاتصال التسويقي المتكامل	- يبادر بالاقتراح والمشاركة في تنظيم الفعاليات والأنشطة المرتبطة بمجال تخصصه. - يصمم برامج للمسئولية الاجتماعية تعكس دور المنظمة في خدمة المجتمع	يشارك الطالب في الأنشطة الصفية واللاصفية للمادة. - يندمج في فريق عمل لوضع خطة اتصال تسويقي متكامل.	هيئة كهرباء ومياه الشارقة	الإعلانات + التصميم	-إعداد العقود التجارية للإعلانات. - الإشراف على تصميم كافة مطبوعات الهيئة لمختلف الأنشطة. -الإشراف على الموقع الإلكتروني للهيئة. -توقيع العقود بين الهيئة والمؤسسات الخدمية مثل الفنادق. -إصدار محتويات مجلة "أنوار"، وترجمة المقالات إلى اللغة الإنجليزية.

مشروع تخرج في العلاقات العامة	-يندمج في تنظيم الفعاليات مثل حفل رابطة الخريجين بالجامعة. -يقود فريق لتنظيم فعالية أو معرض في إطار مشروعه	يندمج في إعداد وتنظيم الفعاليات والأنشطة والأحداث المرتبطة بمجال التخصص.	القيادة العامة لشرطة الشارقة	العلاقات العامة + الشؤون الإعلامية + قسم الأنشطة الرياضية والاجتماعية	-إعداد البرامج الإذاعية والتلفزيونية التي تجسد الأنشطة والفعاليات الخاصة بالقيادة. -إصدار المطبوعات الخاصة بالأنشطة الشرطية. -مرافقة الضيوف والوفود في الزيارات الميدانية. تأمين حجوزات الفنادق للضيوف والزائرين. -تشكيل المنتخبات والفرق الرياضية

إنتاج المواد إعلامية في العلاقات العامة(2)	-يشارك في البرامج التدريبية المرتبطة بالأنشطة اللاصفية المتعلقة بمجال التخصص. -يصمم مجموعة من الوسائل المطبوعة والمسموعة والمرئية لتحقيق أهداف برنامج العلاقات العامة	- يشارك في البرامج التدريبية المرتبطة بأنشطة المساق الصفية واللاصفية	بلدية مدينة الشارقة	الاتصال المؤسسي + قسم المحتوى الإعلامي	-تمثيل البلدية في المؤتمرات والمحافل الرسمية. -تنفيذ برنامج الاتصال الداخلي لتوطيد العلاقات بين الموظفين. -الإشراف على جميع قنوات الاتصال التابعة للبلدية. -اعتماد التصاريح الخاصة بزيارات المدارس وحجوزات الملاعب في الحدائق. إنتاج الأفلام التوعوية والترويجية عن خدمات البلدية.

- **النتائج العامة لدراسة تحليل المضمون:**

بناءً على تحليل مضمون مجتمع الدراسة (القطاع التعليمي، قطاع سوق العمل) والمتمثل في جامعة الشارقة، والمؤسسات الحكومية في إمارة الشارقة، وفقاً للمحددات التي قامت الباحثة بتحديدها، والتي تم تمثيلها من خلال مؤشرات تحليل المضمون، توصلت الباحثة إلى مجموعة من النتائج وهي:

أولاً- النتائج المتعلقة بالهيكل التنظيمي:

- توافق مسمى إدارات الاتصال في مجتمع الدراسة مع مفهوم الاتصال والعلاقات العامة، حيث كان مسمى الاتصال في بلدية مدينة الشارقة «إدارة التفاعل المؤسسي»، وفي القيادة العامة لشرطة الشارقة أخذ مسمى «إدارة الإعلام والعلاقات العامة»، أما في هيئة كهرباء ومياه الشارقة فكان المسمى «التسويق والهوية المؤسسية». وهذا يعطي مؤشر هام متعلق بالتقارب بين مسمى قسم العلاقات العامة في كلية الاتصال بجامعة الشارقة، ومسميات إدارات الاتصال في سوق العمل في القطاع الحكومي.
- تنوعت الأقسام التي اندرجت منها إدارات الاتصال في مجتمع الدراسة، وذلك وفقاً لطبيعة الخدمات التي تقدمها كل جهة. ففي بلدية مدينة الشارقة اندرج من إدارة التفاعل المؤسسي قسم الاتصال المؤسسي، وقسم المحتوى الإعلامي، وقسم الفعاليات والمعارض. أما في القيادة العامة لشرطة الشارقة، فتضمنت إدارة الإعلام والعلاقات العامة الأقسام التالية: قسم الشؤون الإعلامية، وقسم العلاقات العامة، وقسم الأنشطة الرياضية والاجتماعية. أما في إدارة التسويق والهوية المؤسسية في هيئة كهرباء ومياه الشارقة، فقد تضمنت أقسام متعددة، وهي: قسم مجلة أنوار، قسم التواصل الاجتماعي، قسم التصميم، قسم الاتصال المؤسسي، وقسم الإعلام، وقسم الفعاليات والمعارض. وقد لاحظت الباحثة أن في تنوع الأقسام التي تتضمنها كل مؤسسة حكومية نوع من الترابط مع المساقات المتنوعة التي تقدمها كلية الاتصال بشكل عام للطلبة في أقسامها الأخرى مع قسم العلاقات العامة مثل قسم الاتصال الجماهيري (بفرع الجرافيك، وفرع الإذاعة والتلفزيون)، وهذا ما قد يتوافق بين ما تم دراسته أكاديمياً مع المهام الذي سيقوم بها الخريج في بيئة العمل مستقبلاً.

ثانياً- مؤشرات تحليل المضمون:

- وفقاً للمؤشرات التي قامت الباحثة بتحديدها لتحليل مضمون مجتمع الدراسة كيفياً، والتي تمثلت في تحليل مخرجات المواد الدراسية التي يتلقاها الطالب في السنة الثالثة

والرابعة من مرحلة البكالوريوس من قسم العلاقات العامة، وقياس مدى توافقها مع المهام الوظيفية المحددة لإدارات الاتصال والأقسام التي تتفرع منها في المؤسسات الحكومية، وجدت الباحثة توافق تلك المؤشرات (مؤشر المهارات، مؤشر المعرفة، مؤشر التطوير الذاتي) مع المتطلبات الوظيفية لمجتمع الدراسة.

- لاحظت الباحثة من خلال مادة (مشروع تخرج في العلاقات العامة)، والتي يتم تدريسها للطلبة بشكل مباشر مع أستاذ المادة خارج نطاق القاعات الدراسية، كان هناك توافق إلى حد كبير بين المخرجات والمهام الوظيفية في مجتمع الدراسة، وخاصة في مؤشر التطوير الذاتي، وهذا يرجع إلى طبيعة تدريس هذه المادة التي تتطلب من الطلبة التواصل مع القطاع الحكومي والقطاع الخاص، والتنسيق مع المؤسسة لعرض مشروع التخرج إما على شكل حملة إعلامية أو معرض.

- مادة إنتاج مواد إعلامية في العلاقات العامة (2)، ووفقاً لمؤشر التطوير الذاتي، وجدت الباحثة توفر المستلزمات الفنية والتقنية اتصالية (كاميرا فيديو، كاميرا فوتوغرافية، أجهزة مونتاج، أجهزة تصميم) في كلية الاتصال، مع التكاليف التطبيقية التي يطلب من الطلبة، أسهم إلى حد كبير في تحقيق التوافق بين هذا المؤشر والمتطلبات الوظيفية في عينة مجتمع الدراسة من المؤسسات الحكومية.

- عند قياس مستوى التوافق لمؤشر المهارات ومؤشر المعرفة كيفياً للمواد الدراسية التي تم تحديدها، مع المهام الوظيفية لإدارات الاتصال في مجتمع الدراسة، وجدت الباحثة على الرغم من أن تلك المؤشرين يتم تطبيقهما من خلال مخرجات نظرية مع الطلبة، إلا أنهما من المتطلبات الوظيفية لإدارات الاتصال في مجتمع الدراسة، باعتبارهما من الجوانب التي تتطلب تجهيز التقارير وخطط العمل للأنشطة سواء للجمهور الداخلي والخارجي. وهو ما يتم عليه تدريب الطلبة في بداية دراسته لتلك المواد، حتى يكون مؤهلاً لوضع تصور لإدارة الاتصال المؤسسي من تقارير وخطط استراتيجية ومتابعات وأرشفه في المؤسسة التي سيعمل فيها.

توصيات الدراسة:

من خلال نتائج الدراسة، توصي الباحثة بالآتي:

- دعم المخرجات التطبيقية للمواد الدراسية المقررة لطلبة كلية الاتصال بشكل عملي من خلال تخصيص فترة من الفصل الدراسي يكون الطالب متواجد في مؤسسات إعلامية سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص، حتى يكون متعايش مع واقع العمل

مـن خـلال زيـارات دورية.

- ضـرورة سـعي كليـة الاتصـال إلـى إبـرام اتفاقيـات شـراكة مـع مختلـف المؤسسـات الإعلاميـة فـي دولـة الإمـارات العربيـة المتحـدة لتدريـب مجموعـة مـن الطلبـة ذوي القـدرات والمهـارات العاليـة فـي المجـال التطبيقـي للعمـل فـي تلـك المؤسسـات خـلال الفصـل الدراسـي، ويتـم احتسـابه ضمـن درجـات المـادة.
- دعـم مجـال التعـاون بيـن كليـة الاتصـال فـي جامعـة الشـارقة والمؤسسـات الإعلاميـة فـي مجتمـع دولـة الإمـارات العربيـة المتحـدة مـن خـلال زيـارة المسـؤولين لطلبـة الكليـة وإفادتهـم بمجـالات العمـل، والأقسـام التـي تتضمنهـا إدارات الاتصـال المؤسسـي، والإمكانيـات التقنيـة التـي تتوفـر لديهـم، إلـى جانـب التطبيقـات الإلكترونيـة للخدمـات التـي يتـم تقديمهـا لأفـراد المجتمـع، والتأكيـد علـى الإمكانيـات المهنيـة والمعرفيـة التـي يحتاجونهـا مـن الخريجيـن، حتـى يكـون هـؤلاء الطلبـة علـى علـم بمسـتوى العمـل فـي المؤسسـات الإعلاميـة، والمسـتوى المفـروض أن يكـون عليـه قبـل التخـرج.

قائمة المصادر المراجع

أولاً المراجع العربية:

استطلاع رأي لعدد من الجامعات الحكومية والخاصة في دولة الإمارات العربية المتحدة. - http://www.alkhaleej.ae/alkhaleej/page/f287ae3e-1c26-4d79-ab09-06470c8c7c7a

الإطار العام لسياسات التعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة (2018). وزارة التربية والتعليم. - https://www.nqa.gov.ae/AR/pages/home.aspx

البهنساوي، ليلى (2018). المواءمة ما بين مخرجات التعليم الجامعي وسوق العمل دراسة على عينة من الخريجين بالحضر. مجلة كلية الآداب (جامعة القاهرة)، *78*(1). https://doi.org/10.21608/jarts.2018.82020

الثقفي، زايد بن مجعان بن عطية (2014). مخرجات مؤسسات التعليم العالي. كلية التربية

جامعة بيروت (2017). دليل كتابة مخرجات التعلم، مكتب التخطيط والتطوير، وحدة المتابعة والتقويم، الجودة الأكاديمية.

الجبوري، عبد الحسين، والحمداني، سيف الدين (2006). التوافق مع المجتمع الجامعي وعلاقته بالاتجاه نحو التخصص الدراسي وبعض المتغيرات لدى طلبة جامعة المرج. مجلة العلوم التربوية والنفسية، *7*(1).

الحريري، خالد حسن علي (2010). العلاقة بين الجامعات والقطاع الخاص ودورها في تحقيق جودة التعليم العالي في الجمهورية اليمنية. المؤتمر العلمي الرابع لجامعة عدن جودة التعليم العالي نحو تحقيق التنمية المستدامة2010.اليمن، عدن.

الحسيني، سليمان بن سالم (2015). رفع مستوى الجودة في برامج التعليم العالي تحقيق عن طريق تكامل مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل دراسة ميدانية تحلل مشاريع التخرج وتستطلع آراء الأكاديميين والطلبة. المؤتمر العربي الدولي السادس لضمان جودة التعليم العالي2015. جمهورية السودان، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

حمزة، أحمد عبد الكريم (2015). المواءمة بين مخرجات الجامعات واحتياجات سوق العمل: رؤية مستقبلية بالجامعات السعودية. مجلة الإرشاد النفسي، *42*.

الدلو، حمدي أسعد (2016). استراتيجية مقترحة لملاءمة مخرجات التعليم العالي باحتياجات سوق العمل في فلسطين. [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة الأقصى.

زقاوة، أحمد (2017). البرامج الجامعية ومدى استجابتها لاحتياجات سوق العمل. المركز الجامعي غليزان، مجلة التنمية البشرية، *7*.

السويد، محمد بن علي (2015). عوامل توجه بعض خريجي أقسام الإعلام إلى العمل في وظائف غير إعلامية- دراسة ميدانية على عينة من خرّيجي التخصصات الإعلامية العاملين في وظائف خارج نطاق اختصاصاتهم الأكاديمية في مدينة الرياض، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، *38*. https://doi.org/10.12816/0018031

عبيدات، محمد (د.ت.). التعليم وسوق العمل. https://www.addustour.com/articles/944141

العتيبي، منير (2006). تحليل ملاءمة مخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل السعودي. جامعة الملك سعود. https://ncys.ksu.edu.sa/ar

عطية، فاطمة عبد الله (2015). تطوير التعليم الإلكتروني لتعزيز تنافسية الموارد البشرية لمواجهة خلل سوق العمل في عصر العولمة. مجلة التجارة والتمويل، *1*. https://doi.org/10.21608/caf.2015.127495

علي، كرم عبد العاطي إبراهيم (2014). مخرجات التعلم. الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي جامعة الملك سعود.

أبو عودة، محمود (2016). مدى ملاءمة مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل الفلسطيني حالة دراسية كلية التجارة قطاع غزة.[رسالة ماجستير، جامعة الأزهر].

عياشي، وردة باقاسم (2014). دور الجامعات في تعزيز التنمية المستدامة والأمن الشامل: مدى استفادة القطاعين العام والخاص من مخرجات الدراسات العليا لتحقيق أهدافها التنموية: دراسة نموذجية لبعض الدول العربية. مجلة دراسات إسلامية.

فضيل، رايس (2015). دور جودة التعليم في المواءمة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل. المؤتمر العربي الدولي الخامس لضمان جودة التعليم العالي خلال الفترة مارس 2015، جامعة الشارقة الإمارات العربية المتحدة.

محمد، كوثر ناهي (2017). دور التعليم في تحقيق التنمية البشرية.وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية (2018). تقرير دراسة اليونسكو لتمويل التعليم العالي في الدول العربية.

مناع، محمد السيد وعزت، حمدي محمد (2008). تقويم علاقات مخرجات التعليم العالي باحتياجات سوق العمل لمواجهة البطالة في المملكة العربية السعودية. المركز الوطني لأبحاث الشباب.

ناصر، نوال (2011 يوليو). التوافق بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات التنمية المستدامة من منظور شراكة المجتمع المدني في إفريقيا.التعليم والتنمية البشرية في دول إفريقيا المؤتمر العلمي السنوي التاسع عشر للجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية 2011.

ثانياً المراجع الأجنبية:

http://www.alkhaleej.ae/alkhaleej/page/f287ae3e-1c26-4d79-ab09-06470c8c7 . https://www.albayan.ae/across-the-uae/education/2019-03-04-1.3503119

Choy, S. (2010). Partnerships between universities and workplaces: some challenges for work-integrated learning. *Journal Studies in Continuing Education, 33*(2). https://doi.org/10.1080/0158037X.2010.546079

Pavlin, J. (2014). The role of higher education in supporting graduates' early labour market careers. *International Journal of Manpower*, *35*(4). https://doi.org/10.1108/IJM-05-2013-0105

Developing Learning Outcomes: Linking Outcomes to Assessment 17. http://www.web.uwa.edu.au/__data/assets/pdf_file/0014/106610/DevelopingLearning-Outcomes.pdf

Christina G. Chi. (2009). How to help your graduates secure better jobs? An industry perspective. *International Journal of*

Contemporary Hospitality Management, *21*(3). https://doi.org/10.1108/09596110910948314

Romanization Arabic References: الترجمة الصوتية لمصادر ومراجع اللغة العربية:

istiṭlā'u ra'y li'adadin mina aljāmi'āti alḥukūmiyyati wa-al-khāṣṣati fī dawlati al'imārāti al'arabiyyati almuttaḥidati - http://www.alkhaleej.ae/alkhaleej/page/f287ae3e-1c26-4d79-ab09-06470c8c7c7a

al'iṭāru al'āmmu lisīāsāti al-ta'līmi fī dawlati al'imārāti al'arabiyyati almuttaḥidati 2018). wizārata al-tarbiyati wa-al-ta'līmi - https:// www. nqa. gov. ae / AR / pages / home. aspx

al-bhnsā'ī laylā 2018). almūā'amata mā bayna makhrajāti al-ta'līmi aljāmi'iyyi wasūqi al'amali dirāsatan 'alā 'aynatin mina alkhirrījīna bi-al-ḥaḍari majallatu kulliyyati al'ādābi jāmi'ata alqāhirati 78(1).

https://doi.org/10.21608/jarts.2018.82020

al-thuqufiyyu zāyada bn mj'ān bn 'aṭiyyati 2014). mukhrijātin mu'assisātin al-ta'līma al'āliyya kulliyyatu al-tarbiyati

jāmi'atu bayrūti 2017). dalyla kitābati makhrajāti al-ta'allumi maktaba al-takhṭīṭi wa-al-taṭwīri waḥaddata almutāba'ati wa-al-taqīmi aljawdata al'kādīmiyyta

aljubūriyyu 'abda alḥissayni wa-al-ḥamdāniyya sayfa al-dīni 2006). al-tawāfuqa ma'a almujtama'i aljāmi'iyyi wa'alā'āaqatihi bi-al-ittijāhi naḥwa al-takhaṣṣuṣi al-dirāsiyyi waba'ḍi almutaghayyirāti ladā ṭalabatin jāmi'atin almaraja majallatu al'ulūmi al-tarbawiyati wa-al-nafsiyyati 7(1).

alḥarīriyyu khālida ḥusni 'aliyyi 2010). al'alā'āaqata bayna aljāmi'āti wa-al-qiṭā'i al-khāṣ wadawwarahā fī taḥqīqi jawdati al-ta'līmi al'āliyyi fī aljumhūriyyati alyamaniyyati almu'tamaru al'ilmiyyu al-rāb'u lijāmi'ati 'adni jawdati al-ta'līmi al'āliyyi naḥwa taḥqīqi al-tanmiyati al-mstdāmah alyamanu 'adnun

ilḥasīnī salīmāni bn sālimu 2015). raf'a mustawā aljawdati fī barāmiji al-ta'līmi al'āliyyi taḥqīqun 'an ṭarīqi takāmuli makhrajāti al-ta'līmi al'āliyyi ma'a mutaṭallibāti sūqi al'amali dirāsata maydāniyyata taḥalluli mashārī'a al-takharruji watastaṭli'u 'ārā'u al'kādīmiyyīna wa-al-ṭalabati almu'tamaru al'arabiyyu al-dawliyyu al-sādsu liḍamāni jawdati al-ta'līmi al-'āly jumhūriyyatu al-sūdāni jāmi'ata al-sūdāni lil-'ulūmi wa-al-tiknūlūjīā

ḥamzatun 'aḥamida 'abdu alkarīmi 2015). almūā'amata bayna mukhrijāti aljāmi'āti wiḥtīājāti sūqi al'amali ru'yatu mustaqbaliyyatin bi-al-jāmi'āti al-su'ūdiyyati majallatu al'irshādi al-nafsiyyi 42.

al-dalwu ḥamdiyya 'as'udi 2016). astrātyjyah muqtaraḥatan limulā'mati makhrajāti al-ta'līmi al'āliyyi biḥtīājāti sūqi al'amali fī filasṭīnin [risālatu mājistīri ghayri manshūratin jāmi'ata al'qṣā

zqwah 'aḥamida 2017). albarāmija aljāmi'iyyata wamudā istijābatihā liḥtīājāti sūqi al'amali almarkazu aljāmi'iyyu ghlyzān majallata al-tanmiyati albashariyyati 7.

al-sūīdu muḥammada bn 'aliyyu 2015). 'awāmila tawajjuhi ba'ḍi khirrījiyyi 'aqsāmi al'i'lāami 'ilā al'amali fī waẓā'ifi ghayri 'i'lāamiyya'ah- dirāsata maydāniyyata 'alā 'aynatin min khirrījiyyi al-takhaṣṣuṣāti al'i'lāamiyyati al'āmilīna fī waẓā'ifi khārija niṭāqi ikhtiṣāṣātihimi al'kādīmiyyti fī madīnati al-rīāḍi majallata al'ulūmi al'insāniyyati wa-al-ijtimā'iyyati 38.

https://doi.org/10.12816/0018031

'ubaydātun muḥammada d t). al-ta'līmu wasūqu al'amali https://www.addustour.com/articles/944141

al'utaybiyyu munīra 2006). taḥlīla mulā'mati makhrajāti al-ta'līmi al'āliyyi liḥtīājāti sūqi al'amali al-su'ūdiyyi jāmi'atu

almaliki su'ūdun https://ncys.ksu.edu.sa/ar

'aṭiyyatun fāṭimata 'abdi al-lhi 2015). taṭwīra al-ta'līmi al'ilikturwniyyi lita'zīzi tanāfusiyyati almawāridi albushriyyati limūājahati khalali sūqi al'amali fi 'aṣri al'awlamati majallatu al-tijārati wa-al-tamwīli 1.

https://doi.org/10.21608/caf.2015.127495

'aliyyun karrama 'abdu al'āṭī 'ibrāhym 2014). mukhrijāti al-ta'allumi alhay'atu alwaṭaniyyatu lil-taqīmi wa-al-i'timādi al'kādīmiyyi jāmi'ata almaliki su'ūdun

'abū 'awdatin maḥmūda 2016). mudā mulā'mati makhrajāti al-ta'līmi al'āliyyi wiḥtījāti sūqi al'amali alfilasṭīniyyi ḥālata dirāsiyyata kulliyyati al-tijārati qiṭā'a ghazzatin [risālatu mājistīrin jāmi'ata al'azhari

'ayyāshiyyun waraddata bāqāsm 2014). dawra aljāmi'āti fī ta'zīzi al-tanmiyati almustadāmata wa-al-'āmna al-shāmila mudā istifādati alqiṭā'ayni al'āma wa-al-khāṣ min mukhrijāti al-dirāsāti al'ulyā litaḥqīqi 'ahdāfihā al-tanmawiyyati dirāsatu namūdhajiyyatu liba'ḍi al-dū'ali al'arabiyyati majallatu dirāsātin 'islāmiyyatin

faḍīlun rāysa 2015). dawra jawdati al-ta'līmi fī almūā'amati bayna makhrajāti al-ta'līmi al'āliyyi wamutaṭallibāti sūqi al'amali almu'tamaru al'arabiyyu al-dawliyyu alkhāmsu liḍamāni jawdati al-ta'līmi al'āliyyi khilāla alfatrati mārisa 2015 ،jāmi'ata al-shāriqati al'imārāti al'arabiyyati almuttaḥidati

muḥammadun kawathiri nāhy 2017). dawra al-ta'līmi fī taḥqīqi al-tanmiyati albashariyyati wizāratu al-ta'līmi al'āliyyi wa-al-baḥthi al'ilmiyyi

maktabu al-yūnskw al'iqlīmiyya lil-tarbiyati fī al-dū'ali al'arabiyyati 2018). taqryra dirāsati al-yūnskw litamwīli al-ta'līmi al'āliyyi fī al-dū'ali al'arabiyyati

manā'in muḥammada al-sayyidi wa'azat ḥamday muḥammadu 2008). taqīma 'alā'āaqātin makhrajāti al-ta'līmi al'āliyyi biḥtījāti sūqi al'amali limūājahati albiṭālati fī almamlakati al'arabiyyati al-su'ūdiyyati almarkazu alwaṭaniyyu li'bḥāthi al-shabābi

nāṣirun nawāla 2011 yūlīū'an al-tawāfuqa bayna makhrajāti al-ta'līmi al'āliyyi wamutaṭallibāti al-tanmiyati almustadāmata min manẓūri shirākati almujtama'i almadaniyyi fī 'ifrīqyā al-ta'līmu wa-al-tanmiyatu albashariyyatu fī dū'ali 'ifrīqyā almu'tamari al'ilmiyyi al-sanawiyyi al-tāsi'i 'ushurun lil-jam'iyyati almiṣriyyati lil-tarbiyati almuqāranati wa-al-'idārati al-ta'līmiyyati 2011.

Determinants of Compatibility between the Outputs of Higher Education Institutions and the Requirements of the State Labor Market in the Field of Communication: a Case Study of the College of Communication at the University of Sharjah and Several Government Institutions

Shareefa Rahmat Alla Al-Marzooqi(1)

Abstract:

Universities and higher education institutions are a progress gauge in any society, as they are academic centers that produce and renew knowledge, and invest their capabilities in serving the community. This made the institutions of higher education work to develop their curricula and outputs so as to bring them in line with the needs of society. This is carried out according to a reciprocal educational system involving the educational institution and the labor market represented in the government sector and the private sector. Therefore, this research deals with the topic of the need for universities to pay attention to the quality of their outputs, in order to benefit from an important resource in society, which is the human capital, which in turn calls for expediting the methods that could harmonize the outputs of university institutions with the requirements of the labor market.

On the other hand, the disciplines that are offered in the colleges of communication in higher education institutions and the outputs achieved by their curricula need be compatible with the requisites of institutional communication management in the government sector in terms of the type of disciplines required to be assigned in the work sector.

(1) College of Communication - University of Sharjah (Sharjah - U.A.E.)
salmarzooqi@sharjah.ac.ae

From this standpoint, this research focuses on monitoring and analyzing the level of compatibility between the outputs of the majors of communication colleges in higher education institutions in the United Arab Emirates with the needs of institutional communication departments in government organizations, by applying the case study method to the College of Communication at the University of Sharjah and a number of government institutions in the Emirate of Sharjah. The researcher analyzed the content of the study population qualitatively to measure the level of this compatibility using specific indicators.

Keywords: Corporate Communications, Compatibility Settings, Harmonizing Higher Education, Learning Outcomes, Government Sector.